البيـان

فِي

عِلْمِ الْبيـان

+

تَأْلِيفُ

يُوسُفَ الْمَسْعُودِ فوفورى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما علم من القرآن. وخلق الإنسان وعلمه البيان. والصلاة والسلام على المخطوب بـ{وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم}. وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فيقول أبو الحسن الملخص يوسف المسعود فوفورى جلوا جالنغوا: هذا كتاب في بيان البلاغة العربية، أسميته "البيان في علم البيان" والله أسأل فيه حواء القصد والمقاصد، وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وكفى بالله وليا وكفى بالله نصير وكفى بالله شهيدا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

باب المبادئ

فصل: وتاريخه: أن العلم من علوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع، وهي مرت بمراحل في تطورها منذ العصر الجاهلي إلى اليوم، وكانت مباحث علومها مختلطا بعضها ببعض، منذ الكلام عنها عند علماء العربية، ويطلقون عليها "البيان".

فمن أسبابها: تحضر العرب واستقرارهم في المدن والأقطار المفتوحة، ونهضتهم العقلية، ثم الجدل الشديد الذي بين الفرق الدينية المختلفة في العقيدة والسياسة.

فبالانتقال إلى العصر العباسي، نلتقي بالجاحظ، وخاصة في كتابه "البيا والتبيين" فنرى فيه من تطور الشعر والنثر بتأثير الحضارة العباسية، ورقي الحياة العقلية، وظهور طائفتين من العلماء المعلمين، وما طائفة تقوم باللغة والبيان، فكانوا يعلمون الأدب وأصوله اللغوية والنحوية، واهتمامهم بالشعر الجاهلي والإسلامي أكثر من ما بالعباسي، وهداهم جهدهم في ذلك في أساليب الأمر من ناحيتها إلى استنباط بعض الخصائص الأسلوبية، مما في معنى التقديم والتأخير، والحذف والإثبات، والتنكير والتعريف، وأخرى بعلم الكلام، وعلى طالعهم المعتزلة، تدرب تلامذتها فنون الخطابة والجدل والبحث والمناظرة في ما يتصل باعتزالهم. حتى يعمق التدريب ويمتد اشتماله الكلام وصناعته وقيمته البلاغية والجمالية.

ثم نلتقي بالفراء "207 هـ" في كتابه: "معاني القرآن"، والذي يعني فيه بالتأويل وتصور خصائص بعض التراكيب، والاشارة إلى ما في آي القرآن من الصور البيانية.

ثم بعده نرى أبا عبيدة معمر بن المثنى"211 هـ" في كتابه "مجاز القرآن"، والذي لا يبحث في مجاز القرآن من الجانب البلاغي، وإنما في تأويل بعض الآيات القرآنية، وأبو عبيدة هذا أول من تكلم بلفظ "المجاز"، إلا أنه غير المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما المجاز عنده ما في معنى بيان المعنى، على أنه وردت إشارات إلى بعض الأساليب البيانية كالتشبيه والاستعارة والكناية في الكتاب.

هذا: وأول معتزلي خطا خطوة في السبيل الرئيس بشر بن المعتمر"210 هـ"، فعنه نقل الجاحظ صفحاتٍ نَثَرَ فيها بشرُ ملاحظاتٍ دقيقة في البلاغة.

ثم جاء بعده أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ"255 هـ"، وأولى البلاغة العربية عناية فائقة، فقد خطا خطوة غير مسبوقة في ملاحظاته البلاغية، وذلك بالكلام عن التشبيه والاستعارة عن طريق النماذج، مع التفريق بينهما، وهو أول من فطن إلى تقسيم اللفظ حقيقة ومجازا، وكتابه: "البيان والتبيين"،

وهو في أربعة مجلدات ضخام، فقد جمع فيه معظم ما انتهى إلى عصره من ملاحظات بلاغية، مما اهتدى إليه علماء العربية عن تلقاء أنفسهم، أو ما جاء إليهم منقولا عن آداب الفرس والهند واليونان وغيرهم، أو عن طريق المعتمر بشر، فقد أورد في الكتاب من تعاريف اليونان والفرس والهند للبلاغة كثيرا.

والجاحظ: أقدر من تقدمه على إدراك أسرار البلاغة، وأكثرهم اهتداء عن طريق النماذج إلى شتى العناصر أو الأساليب البيانية التي عرفت وحددت فيما بعد، وأصبحت تؤلف مباحث البلاغة وموضوعاتها. ولهذا يعد بحق مؤسس البلاغة العربية الأول، ومعبّد الطريق أمام من أتى بعده من رجالها.

وقد ألـمّ في كتبه بالأساليب البيانية من تشبيه واستعارة وكناية وحقيقة ومجاز، ولكنه لم يوردها في تعريفات اصطلاحية، وإنما جاء تعريفه لها والدلالة عليها عن طريق الأمثلة والنمازج لا عن طريق القواعد البلاغية.

ثم جاء بعده أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري"276 هـ"، وكتابه: "تأويل مشكل القرآن" فقد تحدث فيه أولا عن إعجاز القرآن كرد على الطاعنين في أسلوبه، جهلا منهم بأساليب البيان العربي، ثم انتقل من ذلك إلى الحديث المبوب عن موضوعات "العلم" من حقيقة ومجاز وتشبيه واستعارة وكناية.

ثم جاء بعده المبرد أبو العباس"285 هـ"، وكتابه "الكامل" والذي يجمع بين الشعر والنثر، ثم وإن عد الكتاب من كتب اللغة الممهدة للمعاجم بما تضمنه من تفسير كل ما وقع في نصوصه من غريب الكلام ومغلق المعنى، فقد تعرض المؤلف فيه عند شرح النصوص الأدبية لبعض موضوعات البيان مثل: المجاز والاستعارة والكناية والتشبيه، والذي توسع في بحثه وقسمه إلى أربعة: تشبيه مفرط، وتشبيه مصيب، وتشبيه مقارب، وتشبيه قريب، واستوحى التقسيم مما كتبه الجاحظ عن التشبيه دون أن يضيف هو إليه جديدا من تلقاء نفسه.

ثم بعده أبو الحسن علي بن عبد العزيز الشهير بالقاضي الجرجاني، "366 هـ"، وكتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه"، والكتاب وإن كان كتاب نقد، فإن المؤلف قد عالج فيه الاستعارة بتوسع، وفرق بينها وبين التشبيه البليغ.

وهو في معنى الآمدي من أن مرد الحكم على جودة الاستعارة أو قبحها هو "قبول النفس أو نفورها" وأن ذلك أكثر من الحجج الدالة على جودة الاستعارة أو قبحها، فقد يجد الناقد حججا

يستدل بها على جودة الاستعارة، ومع ذلك تنفر منها النفس، أو يجد حججا يستدل بها على قبح الاستعارة، ومع ذلك تقبل عليها النفس. فالحكم على الجودة أو الرداءة يرجع إلى الذوق السليم الذي هو وليد المران والدربة وإطالة النظر والتأمل في أقوال الشعراء المجيدين.

ثم أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي البصري" 370 هـ" وكتابه "الموازنة بين أبي تمام والبحتري" والكتاب لا يعنينا هنا ما فيه إلا ما كان متصلا بـ"العلم" وهو الباب الذي عقده الآمدي لما عيب من الاستعارة عند أبي تمام، فهو في الباب يذكر القبيح من استعارات أبي تمام وإغراقه في استعاراته، ويقول: "إن للاستعارة حدا تصلح فيه، فإذا جاوزته فسدت وقبحت"، ثم يشير إلى الاستعارة إشارات عامة من غير تحديد لها، كقوله: "وإنما استعارت العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يدانيه أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سببا من أسبابه، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ بالشيء الذي استعيرت له وملائمة لمعناه". ويعنينا أيضا باب آخر أفرده لما وقع في شعر أبي تمام والبحتري من التشبيه والمفاضلة بينهما فيه.

ثم الرماني "386 هـ" وكتابه "النكت في إعجاز القرآن" وقد اهتم علماء الكلام بالكتاب، وتحد المؤلف فيه عن البلاغة وجعلها فيه عشرة أبواب، واثنين من "العلم"، هما الشبيه والاستعارة، والتشبيه حسي وعقلي، وقد فصل الرماني في الكتاب وأوسع وما في المعنى، وكان ذلك من فضل الله مما أفاد منه الجرجاني منه فيما بعدُ في "أسرار البلاغة" وكان رصيدا جديدا انتفع به الجرجاني وغيره من القوم.

هذا: ثم والكتاب بمشتملاته ومضمونه والجديد فيه، له أثر واضح في تاريخ البلاغة العربية.

ثم أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، "395 هـ" وكتابه "كتاب الصناعتين – الكتابة والشعر" والذي أشمل على عشرة أبواب، ومنها باب في الإبانة عن موضوع البلاغة وحدودها، ومنها باب في التشبيه، فالذي في الإبانة هذي، نوّه بشأن البلاغة وقرر أن العلم بها ضروري لمعرفة إعجاز القرآن الكريم، ولتربية الذوق الأدبي، والتمييز بين جيد الكلام ورديئه.

هذا: ثم والمتصفح للكتاب يرى أن المؤلف قد ألـمّ فيه تقريبا بكل مباحث البلاغة الثلاثة، وإن كانت مباحث كل علم لا تأتي في موضع واحد معين من الكتاب، وإنما تأتي في ثناياه وتضاعيفه على حسب مقتضيات المنهاج الذي رسمه المؤلف لنفسه في الكتاب.

والذي في التشبيه أو ما في المعنى، مما من موضوعات العلم، فقد عقد للتشبيه بابا من فصلين، تحدث في أولهما عن حد التشبيه، ووجوه التشبيه المختلفة، وأدوات التشبيه، والطريقة المسلوكة في التشبيه، وإخراج ما لا يعرف بالبديهة إلى ما يعرف بها، وإخراج ما لا قوة له إلى ما له قوة، وتشبيه ما يرى بالعيان بما ينال بالفكر، وغريب التشبيه وبديعه ومليحه، وشرف التشبيه وموقعه من البلاغة.

وتحدث في الثاني عن قبح التشبيه وعيوبه، مثل خطأ التشبيه، والتشبيه الكريه، والتشبيه الرديء اللفظ، وبعيد التشبيه، والتشبيه المتنافر.

وهكذا الاستعارة عقد لها فصلا، تكلم فيه عنها وعن المجاز، وما في معناهما.

هذا: ثم وطريقته في معالجة الموضوعات البيانية ليست طريقة عالم البلاغة المعنّي بدقائقها وتفاصيلها، وإنما هي طريقة من يمزج البلاغة بالأدب والنقد.

ثم أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، "456 هـ" وكتابه "العمدة" فقد وجد الشعر أكبر علوم العرب، وأوفرها حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتتمثل إرادته، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم، {إن من الشعر لحُكمًا} وفي رواية {لحكمة}، ولما في المعنى.

وقد عرض فيه بأبواب شيأ من التفصيل لفنون العلم، من مجاز واستعارة وتشبيه وكناية، وجمع تحت كل باب من الأبواب من أقوال القوم الذين سبقوه فيه، وعرضها عرضا حسنا، وما ليس الجهد هذا في حد ذاته بقليل، وذلك أن له إضافات جديدة في الأبواب والتي تدل على غزارة علمه، ودقة فهمه، وسلامة ذوقه الأدبي.

وقد ظل الأمر كذلك حتى ظهر عبد القاهر الجرجاني في الخامس الهجري. فاقتطف ثمار الجهود واتخذ منها مادة استعان بها في وضع نظرية العلم.

ثم جاء الإمام: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، "471 هـ" وللإمام مؤلفات قيمة في النحو والصرف والعروض، وإعجاز القرآن، والتفسير والبلاغة، ولكنه اشتهر أكثر ما اشتهر بكتابه "أسرار البلاغة" والذي وضع فيه نظرية العلم، وكتابه "دلائل الإعجاز" والذي وضع في نظرية المعاني.

والإمام يعد بحق واضع أسس البلاغة العربية والمشيد لأركانها والموضح لمشكلاتها، والذي على نهجه سار القوم من بعده، وأتموا البنيان الذي وضع أسسه.

وذلك حين بدأ الضعف يدب إلى اللغة في العصر، وهي في أوج نهضتها، وكان أول مرض ألـمّ بها في العصر هو الوقوف عند ظواهر قوانين النحو، ومدلول الألفاظ المفردة والجمل المركبة، والانصراف عن معاني الأساليب، وعدم الاهتمام بمناحي القول، وضروب التجوز والكناية فيه.

وكان ذلك ما أشفق منه الامام على اللغة، فعكف على تأليف الكتابين، دون فيهما البلاغة، ووضع قوانين للبيان والمعاني.

هذا: و"أسرار البلاغة" فريد في بابه، وبحث غير مسبوق ولا ملحوق، ودليل على ألمعية الإمام نفسه وما في المعنى.

ثم جاء بعده جار الله محمود بن عمر الزمخشري، "538 هـ"، وكتابه "أساس البلاغة" و"الكشاف" ثم الأساس معجم لغوي يورد فيه المعاني اللغوية للكلمة، موضحا إياها في عبارات، ومردفا ذلك بمعانيها المجازية، وأهم كتبه الكشاف.

والجار تتلمذ على الامام في الكتابين، وعمق فيهما واستعاب، وأضاف جديدا كثيرا إلى مباحثه، وأحكم قواعده إحكاما دقيقا.

هذا: وإذا كان الإمام المؤسس للمعاني والبيان، والمستنبط من جزئيات كلا العلمين أكثر قواعده، فإن الجار هو الذي أكمل قواعدهما، وهي وإن جاءت متفرقة في تضاعيف التفسير، فإنها دائما مقرونة بأمثلة من القرآن الكريم توضحها وتكشف عن دقائقها.

ثم جاء بعده سراج الدين أبو يعقوب يوسف السكّاكي "627 هـ" والذي دخلت به البلاغة في طور الجمود، وذلك أن استطاع أن يضع ويكمل القواعد في العلمين، إذ المجال في وسعة لمن يستقصى القواعد عنده وينظمها في كتاب.

هذا: ثم وللسكاكي مؤلفات مختلفة كثيرة، ومنها أهمها: "مفتاح العلوم" والذي في الصرف والاشتقاق، وفي النحو، وفي المعاني والبيان وألحق بهما ما في معنى البلاغة والفصاحة، والمحسنات البديعية اللفظية منها والمعنوية.

وقد عكف القوم على "المفتاح" من بعد السكاكي يدرسونه ويشرحونه مرارا وتكرارا، وما أعطاه السكاكي للبلاغة ليس إبتكارا خالصا له، وإنما هو تلخيص دقيق يجمع بين أفكاره الخاصة وأفكار البلاغيين من قبله.

واعتمد على كثير من الكتب، وما منها: "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، للفخر الرازي" 606 هـ" و"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، كلاهما للإمام، و"الكشاف"، للجار الزمخشري.

هذا: وقد سبق الرازيُّ السكاكيَّ إلى تلخيص الامام كتابيه، ولكن السكاكي أدق وأشمل، والذي يقارن بين التلخيصين يرى أن السكاكي أكثر ضبطا وتنظيما للمسائل، مع ترتيب المقدمات وإحكام القياس.

ثم جاء بعده ضياء الدين بن الأثير" 637 هـ"، في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" ولعل هو خير من أفاد من ملاحظات الجاحظ البلاغية وبنى عليها وطورها، وممن انحرفوا عن السكاكي، وبنى الكتاب على مقدمة ومقالتين: المقدمة تعالج أصول العلم، والمقالة الأولى في الصناعة اللفظية، والمقالة الثانية في الصناعة المعنوية.

ثم جاء بعده بدر الدين أبو عبد الله محمد بن مالك "686 هـ"، وكتابه "المصباح في علوم المعاني والبيان والبديع"، وهو في الواقع تلخيص لـ"لمفتاح" وقد جرده من التعقيدات المنطقية والكلامية والفلسفية، ونقل مبحث البلاغة والفصاحة من ذيل "البيان" إلى فاتحة مختصرة.

هذا: وجرى على السكاكي في النظر إلى العلمينِ على أنهما مرجع البلاغة، وإلى المحسنات البديعية على أنها مرجع الفصاحة، وإن اعترف على أن المحسنات توابع للمعاني والبيان، فقد استقلها علما سماه: "البديع"، وأصبح البلاغة العربية أن تضمن على ثلاثة علوم.

ثم جاء بعده أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، "692 هـ" وكتابه "الأقصى القريب في علم البيان" وهو من انحرفوا عن السكاكي والزمخشري والإمام نفسه في تقسيم البلاغة إلى علوم، وأطلق "البيان" على البلاغة جميعا من غير فصل بين مباحثها.

والتنوخي كثيرا ما لا يتعرض لبعض مسائل "البيان" في كتابه.

ثم جاء بعده جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني "739 هـ" وكتابه "التلخيص" لخص فيه القسم الثالث للسكاكي، وغطى به على كل من لخصوه قبله وبعده.

ثم الخطيب في التلخيص لم يقف من "المفتاح" موقف الملتزم كما فعله غيره، وإنما تصرف فيه فترك ما لم يستحسنه وأبقى على ما استحسنه منه، وأضاف من آرائه وآراء من سبقوه.

وقد حل تعقيد السكاكي وحشوه وأوجز، ووضح غامضه، ورتب مباحثه ترتيبا قريبا جعلها أيسر منالا، وأضاف إليه فوائد عثر عليها في المتقدمين، وزوائد من تلقاء نفسه.

هذا: والتلخيص هيئ له من الشهرة ما هيئ، ولفت إليه الأنظار، فنادى على عصره فلبت عليه القوم في العصر ثم لبت وما زالت إلى اليوم شرقا وغربا تلبي، ما بين دارس وشارح وملخص وناظم، وحافظ، كأنهم رأوا فيه خير مرجع للبلاغة، ويشتمل على مقدمة في الفصاحة والبلاغة، وعلى الفنون الثلاثة.

هذا: ثم ومع ما أفرغه الخطيب في التلخيص من الجهد العلمي، لم يكن راضيا عنه كل الرضاء، حتى وضع له شرحا سماه "الإيضاح"، فصل فيه بعض ما أجمله في التلخيص، وأضاف إليه زوائد كثيرة مما استوحاه من الإمام والجار والسكاكي، ومما هداه إليه تفكيره ولم يجده لغيره.

قال في مقدمة الكتاب: "هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ترجمته بالإيضاح وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته "تلخيص المفتاح"، وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصلت معانيه المجملة، وعمدت إلى ما خلا منه المختصر مما تضمنه "مفتاح العلوم" وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابيه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة" وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبتها ورتبتها حتى استقر كل شيء في محله، وأضفته إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري".

والقزويني خير من تأثر بالسكاكي، ونحا منحاه في الصنعة، وهذا المنحى الذي أدى الالتزام به والاسترسال فيه فيما بعد إلى جفاف الدراسات البلاغية وجمودها.

ثم جاء بعده العلوي يحي بن حمزة اليمني، "749 هـ"، وكتابه "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز" وما ثلاثة أجزاء، تأثر فيه بخمسة: وما: المفتاح والمثل والنهاية، وتبيان الزملكاني، والمصباح، وما لم يميز فيه طريقة لنفسه، وإنما هو بين السكاكي والرازي وابن الأثير، وكان على مقدمات ومقاصد وتكملات.

هذا: ثم فممن نظم "التلخيص" جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وسماه: "الجمان" ووضع له شرحا سماه: "عقود الجمان".

وخضر بن محمد، وسمى نظمه: "أنبوب البلاغة".

والشيخ عبد الرحمن الأخضري، صاحب "مختصر الأخضري" في قفه إمام مالك بن أنس رحمه الله، وسمى نظمه: "الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون".

واختصره عز الدين بن جماعة. وأبرويز الرومي. والشيخ زكريا الأنصاري القاري.

وممن شرحه محمد بن مظفر الخلخاني "745 هـ" وسمى شرحه: "مفتاح تلخيص المفتاح".

وبهاء الدين السبكي "773 هـ" وسمى شرحه: "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح".

ومحمد بن يوسف ناظر الجيش "778 هـ" وسمى شرحه "شرح تلخيص المفتاح".

ومحمد البايرتي "786 هـ". وشمس الدين القونوي "788 هـ" وسمى كلاهما شرحه "شرح تلخيص المفتاح للقزويني".

وسعد الدين التفتازاني "792 هـ" وقد وضع له شرحين: الشرح الكبير، والشرح الصغير للتلخيص.

والشراح من الثامن الهجري، وهكذا استمر الاهتمام بالقزويني متصلا، حتى لنجد من الثاني عشر من قام بشرحه، وذلك مثل ابن يعقوب المغربي "1110 هـ" وشرحه: مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح".

هذا: وأطول هذي الشروح، شرح بهاء الدين السبكي، والشرح الكبير للتفتازاني الذي عده القدماء خير شروح التلخيص. ولعل مما يلاحظ على القوم في القزويني أن معظمهم كان على اطلاع واسع بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه والنحو والبلاغة. ويبدوا من شروحهم أنهم لم يكونوا يهدفون إلى توضيح ما في "التلخيص" من إلمام وغموض وتعقيد بمقدار ما كانوا يهدفون إلى الإعلان عن مدى إلمامهم بالفلسفة والمنطق والأصول والنحو وما في المعنى. ذلك أنهم أقمحوا الكثير من قضايا هذي العلوم على البلاغة إقحاما، وبهذا أضافوا إلى ميراث الصعوبات التي وضعها من تقدمهم على طريق البلاغة العربية صعوبات أخرى أشاعت اليأس في نفوس الراغبين في دراستها والإفادة منها.

ومن كل ما تقدم من التأريخ ندرك أن البلاغة منذ أن تولاها في السابع أمثال الفخر الرازي والسكاكي، لم يدخل عليها مبحث جديد يثريها ويبقيها مطردة النمو والازدهار. ولعل سبب ذلك هو ما ران وغلب على العصور المتأخرة من أعراض الجمود الفكري التي لم تصب البلاغة وحدها، وإنما جاوزت إلى الأدب شعره ونثره.

ولقد تلقف السكاكي البلاغة التي صنعتها الأجيال السابقة من الإمام نفسه والجار ومن في معناهما وهي زاخرة بالحيوية والحياة ومشرقة بالجمال، وكان عليه أن يسلمها إلى من بعده أكثر حيوية وحياة وإشراقا حتى يستمر نموها وازدهارها، ولكنه انكب عليها بعقليته العلمية يصوغها ويصبها ويحصرها في قوالب فلسفية منطقية هادفا من وراء محاورته إلى جمع قواعدها وتبويب مباحثها، ووضع المعالم والحدود المميزة لعلومها، ولعل السكاكي في ظن أن ذلك يسدي إلى البلاغة أجل صنيع، وما درى أن المحاولة كانت من أهم الأسباب التي قيدت البلاغة وحدت من نشاطها وحيويتها وانتهت بها تدريجيا إلى حال من الذبول والجفاف، ولو وقف الأمر بالبلاغة عند المحاولة بالسكاكي وحده لكاد أن يكون إنما هو عثرة على طريقها وستنهض منها عن قريب، ولكن لم يكتف به على وحدته، حتى جاء بعده من نظروا إلى ما أتى به السكاكي على أنه البلاغة أو من البلاغة، فالتزموا به أو التزموه بلاغةً، وعكفوا عليه درسا وحفظا، وتلخيصا وشرحا ونظما، واستخدموا في كل ذلك طرائق تقيد العقول بدل أن تحررها، وتقضي على الأذواق والمواهب والملكات بدل أن ترقى بها وتنميها.

هذا: وفي "الفصل" فصل في كتب العلم، وفصل في أئمة العلم، وفصل في مناهج تأليفهم. وأزيد عليك من كتب العلم وما مصادري، كررت الكتاب أم لم أكرر، وهي: أساليب بلاغية: محاضرة للدكتور أحمد مطلوب، أستاذ البلاغة والنقد في كلية الآداب جامعة بغداد. وعلم البيان محاضرات الدكتور عبد العزيز عتيق. ودروس البلاغة تأليف: حنفي ناصب، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طمّوم، وشرحه لمحمد بن صالح العثيمين. والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني. وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح تأليف عبد المتعال الصعيدي. وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي. وجواهر البلاغة تأليف السيد أحمد الهاشمي.

فصل: ومصطلحات العلم لم أقف عليها في الكتاب، وكذا منهجي في الكتاب. وإسم العلم: "البيان".

فصل: واضع العلم: أبو عبيدة الذي دون مسائل العلم في كتابه "مجاز القرآن" وما زال ينمو شيئا فشيئا حتى وصل إلى الإمام الجرجاني.

وقيل: بل الواضع الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي نفسه، وأحد علماء الكلام على الأشاعرة. ولد وعاش وتوفي بجرجان ولم يفارقها، وله مؤلفات قيمة في النحو والصرف والعروض

وإعجاز القرآن والتفسير والبلاغة، ولكنه اشتهر أكثر ما اشتهر بكتابه "أسرار البلاغة" الذي وضع فيه نظرية علم البيان، وكتابه "دلائل الإعجاز"، الذي وضع فيه نظرية علم المعاني. وهو لهذا يعد بحق واضع أسس البلاغة العربية والمشيد لأركانها، والموضح لمشكلاتها، والذي على نهجه سار المؤلفون من بعده، وأتموا البنيان الذي وضع أسسه.

فصل وسبب الوضع: أن الضعف بدأ يدب إلى اللغة في القرن الخامس الهجري، وهي في أوج نهضتها، وكان أول مرض ألمّ بها في هذا العصر هو الوقوف عند ظواهر قوانين النحو، ومدلول الألفاظ المفردة والجمل المركبة، والانصراف عن معاني الأساليب، وعدم الاهتمام بمناحي القول، وضروب التجوز والكناية فيه.

وكان ذلك ما أشفق منه الإمام على اللغة، فعكف على تأليف "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، اللذين دوّن فيهما علم البلاغة، ووضع قوانين للبيان والمعاني، كما وضعت قوانين النحو عند ظهور الخطأ في الإعراب.

فصل: وموضوع العلم: الألفاظ العربية من حيث المجاز والكناية.

وقيل: كلام العرب، فإن موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث فيه عن الأصول العارضة لذاته، وأما الشيء فهو نفسه العلم.

وقيل الموضوع: كلام العرب والفصاحة والبلاغة.

فصل: واستمداده: من القرآن الكريم، والسنة النبيوية، وأقوال العرب.

فصل: ومسائله:هي القضايا الجزئية التي بها تعرف الكلية.

فصل: وتعريفه: علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية.

وقيل: هو علم يبحث في الطرق المختلفة للتعبير عن المعنى الواحد.

أو هو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، من تشبيه واستعارة ومجاز مرسل، وكناية.

أو هو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

وقيل: هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، بالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد.

قال: "فالمعنى الواحد كـ"الجُود" مثلا يمكن أن يؤدى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه:

فتارة يؤدى بطريق التشبيه: فتقول: محمد كالبحر.

وتارة يؤدى بطريق الكناية، فتقول: محمد كثير الرماد.

وتارة يؤدى بطريق الاستعارة فتقول: رأيت بحرا في دارنا.

وقيل: أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق يختلف بعضها عن بعض في وضوح الدلالة على نفس ذلك المعنى، ولا بد من اعتبار المطابقة لمقتضى الحال دائما.

ثم والبيان النطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

وقيل: العلم ليس له حد يذكر، وإنما عرّف بشيء غير الحد، وهو الموضوع والرسم.

قال في الطراز: "إعلم أن كثيرا من الجهابذة والنظار من علماء البيان وأهل التحقيق فيه ما عولوا على بيان تعريفه بالحدود الحاصرة والتعريفات اللائقة، ولا أشاروا إلى تصوير حقيقة يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية والعلوم الدينية.

قال في الجوهر: "وأما رسم علم البيان فقد قال علماء البيان: إذا لم يكن لهذا العلم حد يذكر به فلابد له من رسم يعرف به، فإن الحد هو الجامع المانع على صفات مخصوصة. وهذا الحد قد يعرف علمَ البيان، فتعين أن يعرف بشيء غير الحد. فقال بعضهم: علم البيان صناعة نظرية مقصودها معرفة محاسن الكلام.

هذا: والسعد قيده بأن يكون مدلولا عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال: لأن اعتبار العلم إنما يكون بعد اعتبار علم المعاني، فلا بد من مراعاة علم المعاني في علم البيان، فإذا أنكر شخص كرم زيد مثلا قلت له بطريق الكناية: "إن زيدا كثير الرماد" فإذا لم تأت بالتأكيد لم يعتد بهذه الكناية.

وقيل المرادُ جنس المعنى من غير تقييد بشيء، لأن وظيفة علم البيان غير وظيفة علم المعاني، فوظيفة الأول ترجع إلى البلاغة، ووظيفة الثاني ترجع إلى الفصاحة، ولا بد من اعتبار الفصاحة في البلاغة، فإذا نظر إلى هذا كان الأمر في العلمين بعكس ما ذكره السعد فيهما. والحق أن علم البيان لا ينظر في قول امرىء القيس مثلا:

ألم تسأل الربع القديم بعسعل + كأني أنادي إذ أكلم أخرسا

من جهة مطابقته لمقتضى الحال أو عدمها، وإنما ينظر إليه من جهة فساد التشبيه، لأنه لا يقال: "كلمت حجرا فلم يجب" فكأنه كان حجرا، وإنما الجيد في ذلك قول كثير:

فقلت لها يا عز كـــــــل مصيبة + إذا وطنت يوما لها الـــــنفس ذلت

كأني أنادي صخرة حين أعرضت + من الصم لو تمشي بها العصم زلت

وهذا لا يمنع مراعاة الأحوال والظروف في أبواب علم البيان، كما أتى القدماء بتشبيهات رغب المحدثون عنها استبشاعا لها، كقول امرىء القيس:

وتعطو برخص غير شثن كأنه + أساريع ظبي أو مساويك إسحل

فشبه البنان بالأسروعة، وهي دود تكون في الرمل، وقال ابن المعتز:

أشرن على خوف بأغصان فضة + مقوّمة أثمارهن عقيق

وهذا أحب من تشبيه امرىء القيس، وإن كان أشد إصابة، ولكن يجب أن نقبل من هذا ما لا تمجه الأذواق. مثل قولهم: "ينزع في القوس المطويلة".

هذا: وقال قائل في اختلاف الطرق: "بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح منه، وبهذا يكون الاختلاف بينها في حدود وضوح الدلالة، لأن علم البيان يقصد منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فلا يطلب فيه إلا وضوح الدلالة. وقيل: إنه يريد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وخفائها. فحذف الثاني على سبيل الاكتفاء، وقد رجح هذا بأن المطلوب في علم البيان هو خفاء الدلالة لا وضوحها، لأنه كلما كان الكلام خفي الدلالة كانت منزلته أعلى، ولا شك أن المراد بهذا الخفاء ما يكون بسبب دقة المعنى لا بسبب التعقيد، واختلاف تلك الطرق في ذلك يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي، وباعتبار اختلاف القرينة المنسوبة في دلالتها على المراد".

هذا: وقد خرج بذلك عن تعريف علم البيان، إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة، كقولك: "زيد أسد" و"زيد ليث".

ومن الاختلاف في طرق الدلالة أن يقال في الكناية عن الجود: "مهزل الفصيل"، "جبان الكلب" "كثير الرماد"، وفي إيراده بطريق التشبيه: "وهو كالبحر في السخاء" أو "بحر في السخاء" أو "بحر"، من غير ذكر وجه التشبيه، وفي إيراده بطريق الاستعارة: "رأيت بحرا في دارنا"، أو "رأيت بحرا طم بـإنعامه جميع الأنام".

فصل: وأقول: هو: علم يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد الحالي بـإحدى طرق في إيضاح الدلالة عليه.

هذا: وليس المراد في "وضوح الدلالة عليه" وخفائها، بل الخفاء ليس بمراد، وإنما الكلام في طرق واضحة، بعضها أوضح من بعض، غير أنه يصدق على ما ليس أوضح، أنه خفي بالنسبة إلى الأوضح، فلذلك قال السكاكي: "الوضوح والخفاء" وإنما يريد ما ذكرناه، بدليل قوله قبل ذلك: في وضوح الدلالة عليه والنقصان، ويدل له أن ما ليس بواضح أصلا، ليس طريقا بليغا، فلا يكون مقاما بيانيا ولا فصيحا.

فصل: قال بعض في قولهم: "في وضوح الدلالة"، أنه: "لا ينبغي"، فإن الوضوح ليس بمقصود، بل المقصود: الخفاء، فإنه كلما كان الكلام خفيا في الدلالة كان أبلغ. فلو قيل: في خفاء الدلالة كان أقرب إلى الإشارة إلى اعتبارات الأبلغ. واعترض على هذا بالمنع، وبأن ذكر الوضوح يستلزم ذكر الخفاء، لأن كل واضح، خفي بالنسبة إلى غيره وبالعكس، وبغير ذلك مما لا طائل تحته. والسؤال قوي فلذلك عبر الطيبي بالخفاء.

فصل: وحكمه: تعلما وتعليما فرض كفاية، إذا قام به أحد يكفي به سقط عن الباقين.

فصل: ومنزلته: أنه فوق البديع ودون المعاني، وأنه علم مستقل بنفسه لا بغيره.

فصل: وفي انفراده يقول جماعة: إن العلم أخص من المعاني، وإن المعاني كالمفرد، حيث البيان كالمركب، فإن صح على ما فيه من البحث فهو متأخر عنه طبعا.

قلت: فإذا معرفة البيان تتوقف على معرفة المعاني.

هذا: وفي القول نظر أحد منهم من وجوه: أن: "أنّ الأعم موجود في ضمن الأخص، فيلزم من أن يذكر علم المعاني في علم البيان، وليس الأمر كذلك. فإن قالوا: إن معرفته متوقفة على معرفة علم المعاني، فبينهما حينئذ تلازم لا أن أحدهما جزء الآخر. ثم لا نسلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعاني، لجواز أن يعلم الإنسان حقيقة التشبيه والكناية والإستعارة، وغير ذلك من علم البيان، ولا يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال. فليس علم المعاني جزءا من البيان ولا لازما له. ومنها أن تطبيق الكلام على مقتضى الحال كالمادة، وهذه الطرق كالصورة، والمادة ليست جزءا للصورة. ومنها: أن ما سنذكره من الصور فيه تأكيد للتطبيق على مقتضى الحال، فليكن هذا العلم منزلا من ذلك منزلة التأكيد من التأسيس، لا منزلة الكل من الجزء. ومنها: أن المعنى الواحد إن أريد به أصل المعنى فهو حاصل في

قولك: جاء زيد، سواء أكان إنكاريا أو ابتدائيا أو طلبيا، وإن أريد المعنى الذي يقتضيه المقام، فقد يقال: إن علم البيان يعرف به تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وإن علم المعاني يقصد به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.

وقال: أما الأول: فلأن ما بين قولك: زيد قائم، وإن زيدا قائم، وإن زيدا لقائم من التفاوت. والمعنى في كل منها متفاوت، بسبب التأكيد. فكما اختلف حال المنكر وغيره في التأكيد بـإن واللام، اختلف حاله مع غيره في هذه الطرق المذكورة في البيان.

وأما الثاني: فلأن غالب علم المعاني، يعلم به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، فإن المجاز الإسنادي أوضح في الدلالة من الحقيقة الإسنادية، فإن عيشة راضية، أدل على رضا صاحبها من قولك: زيد كالأسد. وكذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق بالمسند، أو المسند إليه من حذف، وذكر، وتقديم، وتأخير، وإتباع، وغيره مما يطول ذكره. وكذلك الإيجاز والإطناب، والمساواة إنما هي طرق مختلفة في وضوح الدلالة. ولا شك أن الطرق البيانية مختلفة بالمبالغة وعدمها. فربما حصلت المبالغة بالإيجاز دون الإطناب، الذي هو أوضح.

فصل: وقال بعض "إن علم البيان باب من أبواب علم المعاني، وفصل من فصوله، وإنما أفرد كما يفرد علم الفرائض عن الفقه".

هذا: ونظر واحد في الكلام، أن: "لأنه صرح بأن علم البيان مركب وعلم المعاني مفرد. والباب أو الفصل من العلم، كالفرائض ليس مركبا بالنسبة إلى العلم، لأن الفقه مثلا إن كان اسما لجميع أبوابه على سبيل الكل المجموعي، فالفرائض جزء للفقه، فالفقه مركب لا باعتبار الجمع والمفرد. بخلاف علم المعاني، فإنه عندهم مفرد كالجنس، وعلم البيان مركب كالنوع. وإن كان الفقه مثلا كليا، يصدق على كل باب منه، وينفصل بعضها عن بعض بخاصية، فلا يصح أن يقال: إن حد البيان كما فعلوه، لأن حد الجنس لا يجوز أن يكون مخرجا للنوع، كما أن حد الحيوان لا يجوز أن يخرج الإنسان. ولعل هذا القائل اغتر بقول السكاكي: "شعبة منه" والشعبة كالباب. وغفل عن قوله: "إنه منفصل عنه بزيادة اعتبار"، فإنه إشارة إلى أنه ليس كالباب، بل كالنوع فإن الإنسان شعبة من الحيوان، ينفصل عنه بزيادة النطق.

فصل: وغايته: الإحتراز عن التعقيد المعنوي.

فصل: ونسبته أنه من العلوم المشروعية وما علوم البلاغة، وهي من علوم اللغة.

فصل: ودلالة اللفظ: إما على تمام ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه.

والثاني إما داخل في الأول دخول السقف في مفهوم البيت أو الحيوان في مفهوم الإنسان، أو خارج عنه خروج الحائط عن مفهوم السقف، أو الضاحك عن مفهوم الانسان.

وتسمى الاولى دلالة وضعية، وكل واحدة من الأخيرتين دلالة عقلية. وتختص الاولى بدلالة المطابقة والثانية بالتضمن، والثالثة بدلالة الالتزام، وشرط الثالثة اللزوم الذهني، أي أن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوما لحصول الخارج فيه، لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر، لكون نسبة الخارج إليه حينئذ كنسبة سائر المعاني الخارجية، ولا يشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يثبته العقل، وهو اللزوم البين المعتبر عند المناطقة، إذ اعتباره يخرج كثيرا من المعاني المجازية عن أن تكون مدلولات التزامية، ولا يتأتى معه الاختلاف في وضوح الدلالة، لأنه لا يمكن انفكاك تعقل اللازم عن تعقل الملزوم في الذهن أصلا، بل يكفي أن يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب إما لعرف عام أو لعرف خاص، ودلالة المقام، والتأمل في القرينة، لإمكان الانتقال حينئذ من المفهوم الأصلي إلى الخارجي، وقد وقع في كلام بعض العلماء، ما يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام، وهو بعيد جدا، وإن صح فلعل السبب فيه توهم أن المراد باللزوم الذهني اللزوم العقلي، وما اللزوم البين المعتبر عند المناطقة، لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهني بهذا المعنى حينئذ.

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية، كما في الألفاظ المترادفة، وقد يتأتى فيها الاختلاف في الوضوح بالتعقيدات اللفظية، ولكن هذا ليس من الاختلاف في طرق الدلالة، واعترض على ذلك بأنه يلزم عليه خروج التشبيه من علم البيان، لأن دلالته وضعية، وقد أجاب بعضهم بالتزام خروج التشبيه من علم البيان وأنه إنما يذكر فيه من أجل بناء الاستعارة عليه.

والحق أن إيراد المذكور يتأتى في التشبيه أيضا. فلا يصح إخراجه من علم البيان، وإنما أتى فيه الايراد المذكور، لأن التشبيه في نحو: "زيد كالبحر" له دلالتان: إحداهما وضعية في دلالته على تشبيه وجهه بالدر في الاستدارة والاستنارة، والثانية التزامية في دلالته على أنه غاية في الحسن، بهذه الثانية يأتي

فيه الايراد المذكور. وقيل: إن المراد بالاتيان ذلك في العقلية ما يشمل إتيانه فيها وحدها أو مع الوضعية، لأن الدلالة الوضعية فيه إحدى الدلالات المتفاوتة.

وذلك لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالا، وإنما يتأتى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزوما من بعض. وما يكون باعتبار قلة الوسائط وكثرتها بين اللازم والملزوم، ونحو ذلك مما يختلف به وضوح الدلالة، وكذلك دلالة التضمن لأنها قد تدل على جزء الشيء أو جزء جزئه، ودلالتها على الأول كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالتها على الثاني كدلالة الانسان على الجسم.

هذا: وإنما يذكر مبحث الدلالة، ليرتب عليه أبواب العلم، ولأن علم البيان ترجع مباحثه إلى دلالة اللفظ، أما علم المعاني فترجع إلى نظم الكلام وأسلوبه.

فصل: وبعض القوم يجعل الثلاثة وضعية، وبعض آخر يجعل الأولى والثانية دون الثالثة، وفي معناه الآمدي وابن الحاجب.

فصل: ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له: إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز، وإلا فهو كناية.

ثم المجاز منه الاستعارة، وهي ما تبنى على التشبيه، وقدم المجاز على الكناية، لنزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكل. وإنما لم يكن جزءا حقيقة، لأن الكناية ليس معناها مجموع اللازم والملزوم، وإنما هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم.

هذا: وقد ذكر السعد أن الأولى أن يعرف البيان بأنه: "علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث، فلا يكون هناك حاجة إلى تفصيل الكلام في الدلالة وما ترتب عليه".

قال قائله: "وفي نفسي شيء من هذا التعريف، إذ أن التعريف يبنى على الشمول، ولا يكون بهذا التفصيل. ويجب أن يعلم أن هذه الابواب كانت تعد قديما من البديع، وكان يجري عليها حكم أبوابه، فلا يصح أن يزدحم الكلام بها، لأنها لا تطلب لذاتها، وإنما تحسن عند اقتضاء المقام لها.

وفصل: وثمرته: الوقوف على أسرار كلام العرب منثوره ومنظومه، ومعرفة ما فيه من تفاوت في فنون الفصاحة وتباين في درجات البلاغة التي يصل بها إلى مرتبة إعجاز القرآن الكريم الذي حار الجن والإنس في محاكاته وعجزوا عن الإتيان بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا.

باب التشبيه

قال القزويني: التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى.

وقال ابن رشيق: "التشبيه: صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه".

وقال العسكري: "التشبيه: الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه".

وقال التنوخي: "التشبيه: هو الإخبار بالشبه، وهو اشتراك الشيئين في صفة أو أكثر ولا يستوعب جميع الصفات".

وقيل: "التشبيه: بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر، بأداة هي الكاف أو نحوها ملفوظة أو مقدرة، تقرب بين المشبه والمشبه به في وجه الشبه".

وقيل: "أن يثبت للمشبه حكما من أحكام المشبه به قصدا للمبالغة".

وقيل: "هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف أحدهما في نفسه".

وقيل: "وصف للشيء بمشاركته شيئا آخر في أمر".

وقيل: "هو وصف الشيء بمشاركته الآخر في معنى".

وقيل: التشبيه: إلحاق أمر بأمر في وصف لغرضٍ:

فالأمر الأول: المشبه، والثاني المشبه به، صاحب الشبه، والوصف: وجه الشبه. ثم التشبيه يكون بأداة، ومن دون أداة. فالأربعة الأركان، وله أقسام، وغرض.

فالقاعدة: أنّ "الشيء لا يشبه بنفسه ولا بغيره من كل الجهات".

ثم والمراد بالتشبيه هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة بالكناية ولا التجريد.

هذا: ولعل قدامة بن جعفر هو أول من رصد الباب رصدا أقرب إلى المنهاج العلمي، فأساس التشبيه عنده أن يقع بين شيئين اشتراك في معان تعمهما ويوصفان بها، وافتراق في أشياء ينفرد كل واحد منهما بصفتها. وإذا لم يشابه الشيء بنفسه ولا بغيره من كل الجهات، كان التشبيه، وإلا؛ صار الاثنان واحدا، لأن الشيئن إذا تشابها من جميع الوجوه، ولم يقع بينهما تغاير البتة اتحدا، وإذا كان الأمر كذلك،

فأحسن التشبيه عنده: هو ما وقع بين الشيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما فيها، حتى يدني بهما إلى حال الاتحاد.

هذا: وعلى الرأي العسكري: فقال: "ويصح تشبيه الشيء بالشيء جملة، وإن شابهه من وجه واحد، مثل قولك: وجهك مثل الشمس، ومثل البدر، وإن لم يكن مثلهما في ضيائهما ولا عظمهما، وإنما شبه بهما لمعنى يجمعهما وإياه وهو الحسن، وعلى هذا قوله تعالى: {وله الجوار المنشئات في البحر كالأعلام}. فإنما شبه المراكب بالجبال من جهة عظمها لا من جهة صلابتها ورسوخها ووزانتها، ولو أشبه الشيءُ الشيءَ من جميع جهاته لكان هو عينه".

وابن رشيق على الرأي أيضا: فقال ما في معنى: "إن المشبه لو ناسب المشبه به مناسبة كلية لكان إياه، كقولهم "فلان كالبحر" فإنما يريدون كالبحر سماحة وعلما وليس يريدون ملوحة البحر وزعوقته".

والسكاكي في معنى القوم: حيث يقول: "لا يخفى عليك أن التشبيه مستدع طرفين مشبها ومشبها به، واشتراكا بينهما من وجه وافتراقا من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة أو بالعكس. فالأول كالانسانين إذا اختلفا طولا وقصرا، والثاني كالطولين إذا اختلفا حقيقة: إنسانا وفرسا، وإلا فأنت خبير بأن ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يأبى التعدد، فيبطل التشبيه، لأن تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفا له بمشاركته المشبه به في أمر، والشيء لا يتصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما، لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف".

فصل: والتشبيه حقيقة: إذا كان فيه تصريح بالأداة، ومجاز الحذف إذا حذفت الأداة.

هذا: ونقل إبن الأثير أن الجمهور على أن التشبيه الصريح مجاز.

وقال ابن رشيق في العمدة: ما أن التشبيه مجاز: "وإنما كان مجازا، لأن المتشابهين إنما يتشابهان بالمقاربة وعلى المسامحة".

ثم الأركان بها يتنوع التشبيه، قوة وضعفا، فأضعفه ما فيه جميع الأركان. وفي آخر الباب فصل في هذا الباب.

فصل: الأركان: المشبه والمشبه به، يسميان طرفي التشبيه، ووجه الشبه والأداة ملفوظة أو مقدرة.

والمشبه هو الركن الرئيس في التشبيه، وباقي الأركان يخدمه، ويغلب ظهوره، ولكنه قد يضمر للعلم به على أن يكون مقدرا في الإعراب، والتقدير بمنزلة وجوده.

والمشبه به: تتوضح به صورة المشبه، ولابد من ظهوره في التشبيه. ويشترك مع المشبه في صفة أو أكثر إلا أنها تكون بارزة فيه أكثر من بروزها في المشبه.

والطرفان: حسيان، وعقليان، ومختلفان، المعقول المشبه والحسي المشبه به، والعكس.

فصل: والتشبيه لا يكون حسيا، إذ هو تصديق، والتصديقات ليس شيء منها بحسي، فالحس يدرك المفردات.

فصل: والطرفان على أقسام جملتها مائتان وتسعة وثمانون:

فالحسيان: وما أن الحواس الخمس لا تدرك إلا الصور الجزئية الحقيقية، فالحسي بالحقيقة ما أدرك بإحدى الحواس الخمس، وذلك لا يكون إلا جزئيا، وقد يطلق الحسي على المادة التي تدرك الحاسة أفرادها، وما على قسمين: فتارة تكون تلك الأفراد خارجية، وتارة تكون ذهنية فقط، فلا يكون شيء من أفرادها موجودا في الخارج.

فالقسم الأول المدرك بالحس كقولك في المبصرات: خد زيد كهذا الورد، وفي المسموعات: سمعت كلاما مثل هذا الكلام، وفي المشمومات: هذا الفم كهذا العنبر، وفي المذوقات: شربت ماء كهذا العسل، وفي الملموسات: جلد زيد كثوب الحرير.

والقسم الثاني: نوعان: الأول أن تكون تلك المادة كلية وجدت أفراد لها، كقولك: يعجبني خد كالورد، فإن الطرفين كليان وليسا محسوسين، لأن الكلي لا يحس إنما المحسوس كثير من أفرادهما.

وقد يكون القسم لم يوجد منه إلا فرد واحد، كقولك: زيد قمر، فإن الثاني أن تكون المادة كلية لم يوجد شيء من أفرادها، كالمشبه به في قولك: شقيق كأعلام الياقوت، فإن أعلام الياقوت كلية غير موجودة، لكنها تسمى حسية باعتبارين:

أحدهما: أنه لو أدرك جزئي من جزئياتها لأدرك بالحاسة.

والثاني: أو أجزاء كل فرد من مفرديها وهما العلم والياقوت إذا أريد به معين، كان حسيا. وتسمية هذا حسيا أبعد مما قبله، لأنه لم يوجد منه في الخارج فرد، وبهذا تعلم أن كل حكم عقلته بمشبه ومشبه به باعتبار المستقبل، وكانا غير موجودين، فإن تسميته حسيا على نحو ما سبق كقولك: اللهم ارزقني ولدا

كالبدر، وأعطني في الجنة حورا كالياقوت والمرجان، فكل ذلك يسمى حسيا. فلا تكاد تجد تشبيها فيه الطرفان حسيان حقيقيان إلا قليلا.

فصل: واعلم أن الذي تدركه الحواس هي الأعراض لا الجواهر، فالبصر يدرك اللون، والسمع يدرك الصوت، والشم يدرك الرائحة، والذوق يدرك الطعم، واللمس يدرك الحرارة واللين وما في معناهما، فإن أطلقت المحسوس على ذات لا تريد لونها مثلا، بل تريد معناها العقلي، كان ذلك حينئذ عقليا لا حسيا، وإن أطلقته على ذات تريد عرضها المدرك بالحاسة كان فيه توسع. فإذا قلت: لون زيد كلون عمرو، كان معناه تشبيه حقيقة بحقيقة فيكونان عقليين، وإذا قلت: زيد كعمرو مريدا به تشبيه لونه بلونه، ساغ ذلك بقرينة تصرف إليه كقولك: زيد كعمرو بياضا، والإطلاق حينئذ مجاز. والظاهر أنه صار حقيقة عرفية لاشتهاره.

هذا: ومن القوم من أنكر تشبيه المحسوس بالمعقول، وذلك لأن المشبه به يجب أن يكون أظهر من المشبه، ولكون المعقول فرع المحسوس لأنه مستفاد منه، وقد حمل ما جاء منه على المبالغة، فيكون من التشبيه المقلوب، ومن القوم أيضا من استحسنه لما فيه من اللطافة والرقة فلا يكون عنده دائما من القلوب. ومن القوم أيضا من لا يجيز تشبيه واحد منهما بالآخر. قال التنوخي: "تشبيه المعنى بالصورة والصورة بالمعنى لابد فيه من تجوز، ومن عد تشبيه المعنى بالصورة، ولم يعد تشبيه الصورة بالمعنى، لا معنى لترجيحه أحد الأمرين على الآخر، بل إما أن يعدا معا أو لا يعدا معا.

هذا: وكان من الواجب أن يعنى ببيان منزلة تلك الأقسام في التشبيه، لأن سردها من غير بيان ذلك ليس فيه فائدة، والمقرر في ذلك أن التشبيه كلما كان أدخل في باب المعنويات كان أكمل.

ثم وفي معنى الحسي أو مادته ما هو الخيالي، وهو المركب من أمور كل واحد منها موجود يدرك بالحس، لكن هيئته التركيبية ليس لها وجود حقيقي في عالم الواقع، وإنما لها وجود متخيل أو خيالي.

ولكن لأن أجزاء التشبيه الخيالي موجودة تدرك بالحس ألحق بالتشبيه الحسي، لاشتراك الحس والخيال في أن المدرك بهما صورة لا معنى. وفي معنى العقلي الوهميُّ. وهو ما لا يدرك بالحواس، ولو أدرك لكان لم يدرك إلا بها، وفي المعنى أيضا ما يدرك بالوجدان.

فالوجه الوصف الخاص الذي قصد اشتراك الطرفين فيه، الجامع بينهما، تحقيقا أو تخييلا.

فالتحقيق: أن يتقرر المعنى المشترك في كل من الطرفين على وجه التحقيق. وذلك مثل تشبيه الرجل بالأسد. فالشجاعة هي المعنى المشترك أو الصفة الجامعة بينهما، وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان. وإنما يقع الفرق بينه وبين الأسد الذي شبه به من جهة قوة الشجاعة وضعفها، وزيادتها ونقصانها.

والتخييل لا يمكن وجوده في المشبه به إلا على تأويل وتخييل.

هذا: وإذا علم أن وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطرفان، علم فساد جعله في قول القائل: "النحو في الكلام كالملح في الطعام"، كون القليل مصلحا والكثير مفسدا، لأن القلة والكثرة إنما يتصور جريانهما في الملح، وذلك بأن يجعل منه في الطعام القدر المصلح أو أكثر منه، دون النحو، فإنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا، فإن وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه، وإلا لم يحصل وكان فاسدا لا ينتفع به، فالوجه فيه هو كون الاستعمال مصلحا والاهتمال مفسدا لاشتراكهما في ذلك.

هذا: فالوجه إذا أن المانع في المشابهة كون النحو لا يتفاوت بالقلة والكثرة، ولكن يمنع ذلك لأن النحو متفاوت قطعا، وقد يعرف النحوي تراكيب كثيرة لا يعرفها غيره. ويحتمل أن يراد أن التشبيه فاسد، لأن النحو كثيره وقليله يصلح بخلاف الملح، ولفساد القلة والكثرة وجها. وقيل الوجه في هذا التشبيه كون الاستعمال مصلحا والترك مفسدا، ليكون مشتركا بينهما، وإليه عبد القاهر، وقد تكلف للأول بأن كثرة النحو توجب الإقدام على ما لا يتوهم قليل النحو جوازه من تقديم وتأخير وإضمار. وقيل: لأن النحو مقصود لغيره من العلوم، فكثرة النحو المستغرقة للعمر مفسدة لمنعها من العلوم المقصودة بالذات. وقيل: ليس المراد العلم بل استعمال أحكامه في الكلام وفي الإيضاح.

فصل: والوجه قد يكون غير خارج عن حقيقتيهما، وقد يكون خارجا صفة حقيقية، وهي حسية، وعقلية، وقد يكون خارجا صفة إضافية.

هذا: ثم وغير الخارج إما أن تعم حقيقتهما النوعية كثوب بآخر، أو الجنسية أو الفاصلة. والخارج عن حقيقتهما: فالصفة الحقيقية الحسية: هي الكيفيات الجسمية المدركة بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما في المعنى، من حسن وقبح أو بالسمع من الأصوات الضعيفة والقوية، والتي بين بين، أو بالذوق من المطعوم أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما في المعنى. والعقلية: كالكيفيات النفسية من الذكاء والعلم والغضب والحلم وما في المعنى. والأضافية: كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، فإنها إضافية لا تتعقل إلا بالإضافة إلى ما يزال بها، ومن الإضافي اعتبار الشيء في محل دون محل ككون الكلام مقبولا عند شخص متروكا عند آخر.

والوجه أيضا: واحد وغير واحد. والواحد حسي وعقلي، وغير الواحد ما بمنزلة الواحد كان مركبا من أمرين أو أمور، ومتعدد لم يركب.

والمركب حسي وعقلي. والمتعدد حسي وعقلي ومختلف.

والحسي طرفاه حسيان، والعقلي طرفاه عقليان وحسيان ومختلفان. والتشبيه به أعم من الحسي.

هذا: ثم والمركب الحسي طرفاه مفردان، ومركبان، ومختلفان. ومن بديع النوع: ما في الهيئات التي تقع عليها الحركة، وما على وجهين: وجه يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم، ووجه تجرد هيئة الحركة عن كل وصف غيرها للجسم.

هذا: وقد يقع التركيب في هيئة السكون.

والمركب العقلي: كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس على خلاف المقدر، وذلك في قوله تعالى: {والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه}.

فالوجه هنا منتزع من أمور مجموع بعضها لبعض، لأنه روعي من الكافر توهمه نفع العمل، وأن يكون للعمل صورة مخصوصة، وهي صورة الصلاح وأنه لا يفيد في العاقبة شيئا، ويلقون فيها عكس ما أملوه. وكذا في المشبه فالجامع كون الشيء على صفة يتوهم نفعه، وهو في الباطن غير نافع بل ضار، وهو وجه عقلي أحد طرفيه وهو السراب عقلي وهمي، والآخر وهو الأعمال منقسمة إلى حسي كالصلاة والصدقة، وعقلي كالإعتقاد، وكل ما كان في أطرافه حسي وعقلي كان وجهه عقليا.

هذا: وقد ينتزع من متعدد، فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر. .

والمتعدد الحسي: كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى.

والمتعدد العقلي: ككمال الحذر في تشبيه طائر بالغراب.

والمتعدد المختلف: كحسن الطلعة ونباهة الشأن في تشبيه إنسان بالشمس.

هذا: ثم وقد ينتزع الشبه من نفس التضاد، لاشتراك الضدين فيه، ثم ينزل منزلة التناسب، بواسطة تلميح أو تهكم.

فصل: وحاصل الباب: يظهر أنه سبعة أو ثمانية، واحد حسي وواحد عقلي ومركب حسي ومركب عقلي ومتعدد حسي ومتعدد عقلي، ومتعدد مختلف، أي متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي، أو المتعدد وجهان لا وجه واحد مختلف،.

هذا: ويظهر أن الخيالي علي التقسيم مهمول، إذ في معنى الحسي، والوهمي والوجداني مهمولان إذ هما في معنى العقلي.

فصل: فالأمثلة السابقة الذكر للوجه كلها من الوجه الحقيقي، والوجه قد يكون خياليا في الطرفين، أو في الأول، أو في الثاني. فإذا كان وجه الشبه واحدا حسيا مثلا، فتارة يكون تحقيقيا في الطرفين، وتارة تخييليا في أحدهما، ومن ثَم يصدق على أنه مختلف، لأنه خيالي بحسب أحد الطرفين، حقيقي بالنسبة إلى الآخر. فالوجه سواء أكان واحدا، أم مركبا، أم متعدد، قد يكون حسيا أو عقليا أو مختلفا، غير أن اختلافه في غير الأول على معنى أنه مجموع أمرين، أو أمور، وفي الأول على معنى أنه كلي صادق على أمرين بحسب نوعين.

فصل: وتعداد الوجه على التفصيل: أربعة وثلاثون قسما، وما على الترتيب:

1. واحد حسي.
2. واحد خيالي.
3. واحد عقلي.
4. واحد وهمي.
5. واحد وجداني.
6. مركب حسي.
7. مركب خيالي.
8. مركب عقلي.
9. مركب وهمي.
10. مركب وجداني.

11. متعدد حسي.
12. متعدد خيالي.
13. متعدد عقلي.
14. متعدد وهمي.
15. متعدد وجداني.
16. متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي.
17. متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي.
18. متعدد بعضه حسي وبعضه وجداني.
19. متعدد بعضه حسي وبعضه وهمي.
20. متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي.
21. متعدد بعضه خيالي وبعضه وهمي.
22. متعدد بعضه خيالي وبعضه وجداني.
23. متعدد بعضه عقلي وبعضه وهمي.
24. متعدد بعضه عقلي وبعضه وجداني.
25. متعدد بعضه وهمي وبعضه وجداني.
26. متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي وبعضه عقلي.
27. متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي وبعضه وهمي.
28. متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي وبعضه وجداني.
29. متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه وهمي.
30. متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه وجداني.
31. متعدد بعضه حسي وبعضه وهمي وبعضه وجداني.
32. متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي وبعضه وهمي.
33. متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي وبعضه وجداني.
34. متعدد بعضه عقلي وبعضه وهمي وبعضه خيالي.

35. متعدد بعضه عقلي وبعضه وهمي وبعضه وجداني.

فالأقسام كل منها قد يكون الوجه تحقيقيا في الطرفين، أو تخييليا فيهما، أو تخييليا في المشبه فقط، أو في المشبه به فقط، فتلك أربعة، تضربها في خمسة وثلاثين صار مائة وأربعين، وتضرب بحسب الطرفين أقسامهما.

والأداة اللفظ الدال على معنى المشابهة والإشتراك: الكاف وكأنّ ومثل ونحو وشبه ومماثل وقرن ومضارع ومحاك وشابه وحاكى وضارع وماثل ويشابه ويحكي ويضاهي ويضارع ويماثل وما في معناها، وما هي حرف وفعل وإسم، والفعل يجيء ماض ومضارعا، واسم الفاعل منها يفيد التشبيه.

والكاف وما في معناها الأصل فيها أن يليها المشبه به، وهو ما يدخل على المفرد، وما في المعنى هو: مثل وشبه ونحو، وقد يليها مفرد لا يتأتى التشبيه به، ولكن لابد أن يكون له اتصال بالمشبه به، وذلك إذا كان المشبه به مركبا، خلاف كأنّ يليها المشبه، وتفيد التشبيه إذا كان خبرها جامدا، والشكَّ إذا كان مشتقا، وقد تفيد التشبيه.

وكأنّ وما في معناها الأصل فيها أن يليها المشبه، وما في المعنى هو: شابه وماثل، وهو ما يدخل على الجملة أو يكون جملة بنفسه.

هذا: وقد يقال: في ما هو التحقيق: أن الأداة إن كان لها معمولات، قدم ما تقتضي العربية تقديمه مشبها كان أو مشبها به، فتقول: كأن زيدا أسد، فيليها المشبه لأنه مخبر عنه، والمخبر عنه هو اسم كأن لا خبرها، فليس تقديمه إذا لكونه مشبها، بل لكونه اسما لها ومخبرا عنه.

وإن قلت: كأن في الدار زيدا، كان على خلاف الأصل وجعلناه تشبيها لا تحقيقا، وتقول: شابه زيد الأسد وماثله. فوليها المشبه لأنه فاعل ووضعه التقدم على المفعول، وتقول: زيد يشبه الأسد. فوليها المشبه لأنه ضمير متصل وإن كان لها معمول واحد وليها في اللفظ المشبه به، تقول: زيد كعمرو أو مثل عمرو أو شبه عمرو.

وقد ينبئ فعل عن التشبيه، قال الله تعالى: {إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا}. فعلمت وما في معنى اليقين إذا قرب التشبيه، وخلت وحسبت وما في معنى الشك إن بعد.

فصل: وصيغة التشبيه ما في معنى مثل وشبه، فمنه: الكاف وكأن وياء النسب ومثل ومثيل وشبه وشبيه ونحو وضرب وضارب وضريب ويضرب وشكل ومضاه ومساو ومحاك وأخ ونظير وعدل وعديل

وكفء ومشاكل وموازن ومواز ومضارع وند وصنو، وسواء، وما اشتق منها من فعل أو اسم. فالألفاظ بعضها يصلح للتشبيه وبعضها للمشابهة، وإن كان التشبيه قد يطلق على الجميع.

فصل: وظاهر القوم أن الأدوات على معنى واحد، وليس كذلك، ولكن لم يحرروا لها. وعلى مرتبة واحدة متساوية وليس الأمر كذلك أيضا. وتحقيق المرتبة أن كل ما كان يدل على المشابهة من كل وجه، فهو أبلغها، وهو كلمات: وما المساواة والمثل وهو أبلغ من المساواة.

هذا: فلا فضل لصيغة على أخرى إلا أن ما دل على التشابه في الجوهرية من جنس أو نوع أو فصل أقوى في التشبيه مما دل على المشابهة في صفة، والشبه في الصفة الذاتية أقوى من الشبه في الصفة الخارجية، وإن لم يثبت ذلك فالذي يظهر أن الأدوات الإسمية كلها سواء، وإن اختلفت فاختلافها بشهرة استعمال البعض، وأنها مساوية للكاف الحرفية، وكأن لا يقال: دلالة مثل ونحوها على المشابهة أصرح فتكون أقوى، لأن قوة هذي الأسماء باعتبار الدلالة على التشبيه، لا أن التشبيه المستفاد بها أبلغ من التشبيه المستفاد من الحرف.

فصل: إذا حذفت الأداة والوجه، سمي بليغا، قال الله تعالى: {وجعلنا الليل لباسا}.

وهو على صور متعددة تبعا لموقع المشبه به من الإعراب، ومن أشهر الصور:

أن يكون المشبه به خبرا للمشبه.

وأن يكون المشبه به حالا للمشبه.

وأن يكون المشبه به مضافا إلى المشبه.

وأن يكون المشبه به مفعولا به ثانيا، والمشبه مفعولا أولا.

وأن يكون المشبه به مفعولا مطلقا مبينا للنوع.

وأن يكون المشبه به مجرورا بـ"من" البيانية التي تبين المشبه.

وأن يكون المشبه به أحد التوابع.

فصل: إذ كان الطرفان مذكرين والمشبه به خبر مبتدأ، أو في حكمه مثل: خبر كان، أو إن، أو ثاني مفعولي علمت، أو الحال، فقد يكون اللفظ تشبيها، إذا قصد، فتكون أداة التشبيه مقدرة، وقد يكون استعارة، إذا قصدت، فلا تكون الأداة مقدرة، ويكون الأسد في ذلك، مستعملا في غير حقيقته،

وذكر زيد فيه والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة، قرينة صارفة إلى الاستعارة، دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة، صير إليه، وإن لم تقم فيوقف بين إضمار واستعارة. والاستعارة أولى.

فصل: والأقسام: باعتبار أوجه: فباعتبار وجه الشبه الوصف، إلى تمثيل: كان الوجه منتزعا من متعدد، ك{تشبيه الثريا بعنقود العنب المنور} إذ هو مركب من هيئة العنقود ومن الحبات التي في الهيئة، والهيئة جرم منضم بعضه إلى بعض، والحبات متعددة، فالحاصل: مفرد بجمع، أو جمع بجمع.

وغير تمثيل: ما ليس التمثيل، ك{النجم بالدرهم}، والحاصل: مفرد بمفرد، أو جمع بمفرد، قال امريء القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله + عليّ بأنواع الهموم ليبتلي.

وبالإعتبار أيضا إلى مفصل: ذكر فيه الوجه.

ومجمل: لم يذكر الوجه، ومثله: {النحو في الكلام كالملح في الطعام}.

هذا: ومن التشبيه ما وجهه خفي لا يدركه إلا من له ذهن قوي يرتفع به عن طبقة العامة، كقول فاطمة بنت الخرشب عندما سئلت عن بنيها أيهم أفضل؟ فقالت: "عمارة لا بل فلان، لا بل فلان". ثم قالت: "ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل. هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها".

ومن التشبيه ما لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به، أي الوصف المشعر بوجه الشبه. ومنه ما يذكر فيه وصف المشبه به وحده. قال النابغة الذبياني:

فإنك شمس والملوك كواكب + إذا طلعت لم يبد منهن كوكب.

ومن التشبيه ما ذكر فيه وصف كل من المشبه والمشبه به.

وإلى قريب مبتذل: ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر، وذلك لظهور وجهه في بادئ الرأي.

وسبب ظهوره أمران: الأول كون الشيء جمليا، فإن الجملة أسبق دائما إلى النفس من التفصيل. والثاني: كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن، إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة

بينهما، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة في الشكل وفي المقدار. وإما مطلقا لتكرره على الحس، كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة، فإن قرب المناسبة والتكرر كل واحد منهما يعارض التفصيل لاقتضائه سرعة الانتقال.

وبعيد غريب: ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر. وذلك لخفاء وجهه في بادئ الرأي.

وسبب خفائه أمران: أحدهما كونه كثير التفصيل، كقول الراجز: "والشمس كالمرآة في كف الأشل"، فوجه الشبه في التشبيه هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط إلى الانقباض. فالشمس إذا أحدّ الانسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية إلى هذي الهيئة، وكذلك المرآة إذا كانت في كف الأشل. فالهيئة التي يتركب منها وجه الشبه هنا لا تقوم في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد تأمل وطول نظر وتمهل.

والثاني: هو ندرة حضور المشبه به في الذهن، إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة بينهما. وإما أن تحصل ندرة المشبه به حصولا مطلقا من غير تقيد بوقت حضور المشبه لكونه وهميا، كما في تشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال، أو لكونه مركبا خياليا، كتشبيه أزهار الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد، أو لكونه مركبا عقليا كتشبيه مثل أحبار اليهود بمثل الحمار يحمل أسفارا.

فإن كلا سبب لندرة حضور المشبه به في الذهن، أو لقلة تكرره على الحس، كما في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، فقد يقضي الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الأشل. فالغرابة في هذا التشبيه من وجهين هما: كثرة التفصيل في وجه المشبه، وقلة التكرار أو الورود على الحس.

وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد وأبلغ، قال الله تعالى: {إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى إذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس}.

فإنها عشر جمل إذا فصلت وهي وإن دخل بعضها في بعض حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لا يمنع من أن تشير إليها واحدة واحدة، ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، حتى لو حذف منها جملة أخلّ ذلك بالمغزى من التشبيه.

ثم ومن تمام القول في الآية وما في المعنى: أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه به تكون على وجوه: أحدها: أن تلي نكرة فتكون صفة لها، كما في الآية، وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الناس كإبل مائةٍ لا تجد فيها راحلة". والثاني: أن تلي معرفة هي اسم موصول فتكون صلة له، قال الله تعالى: {مثلهم كمثل الذي استوقد نارا}. والثالث: أن تلي معرفة ليست باسم موصول فتقع استئنافا، قال الله تعالى: {مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا}.

وباعتبار الأداة إلى: مؤكد أو مضمر حذفت أداته قال الله تعالى: {وهي تمر مر السحاب}. ومنه ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه. قال الشاعر:

"والريح تعبث بالغصون وقد جرى + ذهب الأصيل على لجين الماء".

فالصورة هنا أن الريح تعبث بغصون الأشجار المخضرة فتميلها يمينا وشمالا وأعلى وأسفل، والحال أنه قد جرى "ذهب الأصيل" أي الأصيل الذي كالذهب في الصفرة على "لجين الماء" أي ماء كاللجين أي كالفضة في الصفاء والبياض.

ومرسل أو مظهر: ذكرت الأداة. قال الله تعالى: {عرضها كعرض السماء والارض}.

فموجود الطرفين: بليغ، ومحذوف الوجه مبقى الأداة مجمل مرسل، ومحذوف الأداة والوجه مؤكد مفصل، وموجود الجميع الضعيف ومرسل مفصل.

هذا: ثم المؤكد إلى أقسام: فمنها ما يقع فيه المشبه والمشبه به موقع المبتدأ، وخبره المفرد، نحو: أنت أسد، وكرمك بحر، وقولك شعر، وحديثك شهد.

ومنها ما يقع فيه المشبه موقع المبتدأ، والمشبه به موقع الخبر المفرد المكون من مضاف ومضاف إليه، نحو أنت حصن الضعفاء.

ثم القسم نوعان: ما إذا كان المضاف إليه معرفة، كما في السابق، جاز عند تقدير الأداة الإبقاء على المضاف إليه كما هو، أو تقديمه على المضاف، فتقول: أنت "ك"حصن الضعفاء، أو أنت للضعفاء كحصن.

وما إذا كان المضاف نكرة تعين تقديمه عند تقدير الأداة، فتقول في: "فلان بحر بلاغة" "فلان في البلاغة كبحر".

وباعتبار الطرفين: إلى تشبيه المفرد بالمفرد، وهو ما طرفاه مفردان، إما غير مقيدين، قال الله تعالى: {هن لباس لكم وأنتم لباس لهن}، وإما مقيدان: وإما مختلفان والمقيد المشبه به، أو المقيد المشبه.

وإلى تشبيه المركب بالمركب: وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان. وإلى تشبيه المركب بالمفرد.

وباعتبار الطرفين من حيث تعددهما: إلى ملفوف: وهو ما جمع كل طرف منهما مع مثله، كجمع المشبه مع المشبه، والمشبه به مع المشبه به، بحيث يؤتى بالمشبهات أولا، ثم بالمشبهات بها ثانيا.

وإلى مفروق: وهو ما جمع كل مشبه مع ما شبه به.

وإلى تشبيه التسوية: وهو أن يتعدد المشبه دون المشبه به.

وإلى تشبيه الجمع: وهو أن يتعدد المشبه به، دون المشبه.

وباعتبار الغرض إلى مقبول الوافي بإفادته، ومردود خلاف المقبول.

فصل: التشبيه المقلوب: هو جعل المشبه مشبها به بادعاء أن وجه الشبه فيه أقوى وأظهر. وابن جني يسمي النوع "غلبة الفروع على الأصول"، ويقول: "هذا فصل من فصول العربية طريف، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الأعراب. ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة.

وسماه ابن الأثير في المثل السائر "الطرد والعكس"، ويقول: "واعلم أن من التشبيه ضربا يسمى الطرد والعكس، وهو أن يجعل المشبه به مشبها، والمشبه مشبها به، ....".

فصل: والحاصل أن الأصل في التشبيه أن يجري على السنن المعروفة عند العرب، والذي يتمثل في أن يلتمس المشبه به مما هو معروف ومألوف في حياتهم، حتى ولو كان المشبه أقوى وأعظم في الصفة التي يشترك فيها مع المشبه به. فالعرب مثلا قد اشتهر بينهم عمرو بن معد يكرب بالإقدام، وحاتم الطائي بالجود، ومادر بالبخل، وقس بالفصاحة، وباقل بالسفهاة، وأحنف بن قيس بالحلم، وإياس بالذكاء، وأصبح كل واحد من هؤلاء مثلا هاليا في الصفة التي اشتهر بها، فالأسلوب العربي يقضي الشاعر أن يجعل كل واحد من هؤلاء الأعلام مشبها به، سواء وجد بعده من هو أعظم منه في الصفة وأقوى أم لم يوجد.

وقد سلك القرآن الكريم نفسه هذا المسلك، وهذي السنن، حيث شبه نور الله سبحانه وتعالى، بنور المصباح في مشكاة، وهو بلا شك أقوى الأنوار، وذلك لأن العرب جروا على عادة أن يجعلوا نور المصباح أكبر الأنوار وأعظم الأضواء، والقرآن عربي.

وكذلك اطردة العادة على تشبيه الأدنى بالأعلى، والأقل بالأكثر، وما في المعنى، فإذا جاء الأمر على خلاف ذلك فهو التشبيه المعكوس أو المقلوب طلبا للمبالغة بادعاء أن وجه الشبه في المشبه أقوى منه في المشبه به.

والحاصل أن المقلوب: حسن الموقع لطيف المأخذ، وهو مظهر من مظاهر الإفتنان والإبداع في التعبير. ولكن لا يرد إلا فيما جرى عليه العرف والإلف لدى العرب، وذلك حتى تظهر فيه بوضوح صورة القلب والإنعكاس. وإلا فيكون معيبا لأن المبالغة فيه تصيبه بالغموض، وتؤدي إلى التداخل بين طرفيه، فلا يعرف أيهما المشبه، وأيهما المشبه به.

فصل: تشبيه التفضيل: وهو أن يشبه شيء بشيء لفظا أو تقديرا، ثم يعدل عن التشبيه لادعاء أن المشبه أفضل من المشبه به.

قال الشاعر: حسبت جماله بدرا منيرا + وأين البدر من ذاك الجمال.

فصل: التشبيه الضمني: وهو تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يلمحان في التركيب. وهو يؤتى به ليفيد أن الحكم الذي أسند إلى المشبه ممكن.

وذلك أن الشاعر أو الكاتب قد يلجأ عند التعبير عن بعض أفكاره إلى أسلوب يوحى بالتشبيه من غير أن يصرح به في صورة من صوره المعروفة.

ومن بواعث ذلك: التفنن في أساليب التعبير والنزوع إلى الابتكار والتجديد وإقامة البرهان على الحكم المراد إسناده إلى المشبه، والرغبة في إخفاء معالم التشبيه، لأنه كلما خفي ودق كان أبلغ في النفس.

قال البحتري: ضحوك إلى الأبطال وهو يروعهم + وللسيف حد حين يسطو ورونق.

هذا: والتشبيه يميز بأنه: لا تظهر فيه الأداة أو وجه الشبه بشكل صريح، ولا يرتبط فيه المشبه بالمشبه به ارتباطهما المعروف في باقي أنواع التشبيه، بل تلمح بينهما العلاقة من خلال المعنى الذي يكاد

يخفيه التشبيه، ويكثر في الحكم والخطب والمواعظ والأمثال وما في المعنى، وكثيرا ما يأتي في جملتين متواليتين لكل منهما معناها المستقل، وقد تربط جملة المشبه به بجملة المشبه بحرف الواو أو حرف الفاء.

فصل: التشبيه الدائري: وهو الذي يبدأ بـ"ما" وينتهي بـ"الباء" الداخلة على أفعل التفضيل، وغالبا ما يكون بين الفاتحة والخاتمة وصف للمشبه به عادة قد يطول، وقد يقصر، ليعود في النهاية ويفضل المشبه على المشبه به.

وتكمن قيمته في طول نفسه واتساع عبارته حيث يترك الشاعر المشبه ليسترسل في تصوير المشبه به، وتعظيمه ليعود في البيت الأخير منه فيفضل المشبه على المشبه به زيادة في المبالغة والغلو.

هذا: وربما سمي استطراديا، لأن الشاعر يستطرد فيه إلى تفصيل أجزاء المشبه به والإحاطة بمناحي الجمال والعظمة فيه ليكون في تفضيل المشبه عليه إغراق في التعظيم والمفاضلة.

فصل: الغرض: إما بيان إمكان وجود المشبه، ويسمى الضمنيّ لخلوه من الأدوات، وذلك حين يسند إلى المشبه نفسه أمر مستغرب لا تزول غرابته إلا بذكر شبيه له. أو بيان حاله: وذلك حينما يكون المشبه مجهول الصفة قبل التشبيه، فيفيده التشبيه معرفة. أو بيان مقدار حاله قوة أو ضعفا زيادة أو نقصانا: وذلك إذا كان المشبه معروف الصفة قبل التشبيه معرفة إجمالية، ثم يأتي التشبيه لبيان مقدار الصفة من جهة القوة أو الضعف، أو من وجهة الزيادة أو النقصان. أو تقرير حاله في نفس السامع: وذلك بتثبيت حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه لديه، كما إذا كان ما أسند إلى المشبه يحتاج إلى التأكيد والإيضاح بالمثال. أو تزيينه للترغيب فيه: وذلك بأن يلتمس للمشبه مشبه به حسن الصورة أو حسن المعنى يرغب فيه، وأكثر ما يكون فيه هذا الغرض المدح والرثاء والفخر وما في المعى. أو تقبيحه للتنفير عنه: وذلك إذا كان المشبه قبيحا حقيقيا أو اعتباريا، فيؤتى له بمشبه أقبح منه للتنفير منه. وأكثر ما يكون فيه الغرض الهجاء وما في المعنى. أو استظرافه. ثم والأربعة الأولى: تقتضي أن يكون الوجه في المشبه به أشهر، لا أتم، إذا قصد بيان مقدار حاله، اللهم إلا من حيث النظر في أن المشبه به كالمبين المعرف للمشبه فليكن أوضح، لأن التعريف إنما يكون بالأوضح، فتضيح العلة بالنسبة إلى ذلك، على أن الأتمية لا اختصاص لها بالأربعة، بل كل تشبيه كان الغرض به عائدا للمشبه كذلك.

ثم وفي الاستظراف قد يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، إما مطلقا أو عند حضور المشبه

.

وقد يعود إلى المشبه به، إذا عكس طرفا التشبيه، ويسمى المقلوب. وذلك لبيان الاهتمام به. قال الله تعالى: {يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن}. وما سمى إظهار المطلوب.

هذا: ثم وكل ذلك إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد حقيقة أو ادعاء، فإن أريد مجرد الجمع فالأحسن ترك التشبيه إلى التشابه، فكلا الطرفين مشبه ومشبه به. والتشابه: تشابه يقصد به التساوى، وتشابه يقصد به مجرد الجمع.

ويجوز التشبيه عند التشابه، فيستعمل كلا من المشبه والمشبه به في موضع الآخر. فالوجه إن كان مستويا في المحلين، فالأحسن التشابه، وإن استعمل التشبيه فيه فخلاف الأصل، وإن لم يكن، بل كان متفاوتا، فإن لم يقصد التفاوت جاز التشابه والتشبيه، أما التشابه فلإرادة مجرد الجمع، وأما التشبيه فرعاية لكون الوجه في المشبه به باعتبار الخارج أتم، وإن قصد التفاوت تعين التشبيه.

والتشبيه بغرض التقبيح أكثر ما يستعمل في الهجاء والسخرية والتهكم ووصف ما تنفر منه النفس.

هذا: وينبغي أن يلحق بالفظ التشابه ما في معنى وزنه، من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع، وكذلك هما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول، مثل، شابه وساوى وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد.

فصل: وصيغ التشبيه في الباب على مراتب في المبالغة، وذلك على حسب ذكر جميع الأركان أو ذكر البعض، فالصيغ الممكنة في التعبير عن ذلك سبع عشرة صيغة: وما على الترتيب:

1. أن تذكر الأربعة الجميع: تقول: زيد كالأسد في الشجاعة.
2. أن يحذف المشبه فقط: تقول: كالأسد في الشجاعة. أي زيد إذا حذفت المبتدأ في جواب استفهام أو غيره، وليس لواحدة من هاتين الصورتين شيء من القوة، لعدم الموجب لها.
3. أن تحذف الأداة فقط، تقول: زيد أسد في الشجاعة، وفيه نوع قوة، لجعل المشبه في ظاهر اللفظ هو المشبه به.
4. أن يحذف الوجه فقط، تقول: زيد كالأسد، وفيها نوع قوة ليس في التي قبلها، لأن الوجه عند حذفه، عام في الظاهر، يعني به عموم بدل وصلاحية، لا عموم استغراق، ولا يقال هو مجمل

والمجمل ليس أبلغ من المفصل، بل المفصل فيه زيادة، إذ قد يكون الإجمال أبلغ، لتذهب نفس السامع كل مذهب،

5. أن يحذف المشبه به، تقول: زيد مثل في الشجاعة، أي مثل الأسد بقرينة تدل على إرادة الأسد، ولا من قوة لهذا القسم.

6. أن يحذف الاثنان وهما المشبه، وكلمة التشبيه، تقول: أسد في الشجاعة، أي زيد، فهو كقولك: زيد أسد في الشجاعة، ولها نوع قوة وهي كالنوع الثالث، إذ لا فرق بين التصريح بذكر المشبه، وتركه.

7. أن يحذف المشبه والمشبه به، تقول: مثل في الشجاعة، أي زيد، وهي كالخامسة.

8. أن يحذف المشبه ووجه الشبه، تقول: كالأسد، وهي كقولك: زيد كالأسد كما سبق.

9. أن تحذف الأداة والمشبه به، تقول: زيد في الشجاعة، أي: كالأسد في الشجاعة، في جواب من سأل عن مثل الأسد، ولا من قوة لهذي.

10. أن تحذف الأداة والوجه، تقول: زيد أسد، وهو أقوى الجميع لاثبات المشبه به في الظاهر للمشبه، وحذف الوجه، فقد اجتمع فيه القوتان.

11. أن يحذف المشبه به والوجه، تقول: زيد مثل، وذلك يكون في الجواب عن الاستفهام عن مماثل الأسد، أو عن حكم زيد مع الأسد، فتقول مثل.

12. أن يحذف ثلاثة، وهي المشبه والأداة والمشبه به، تقول: في الشجاعة مريدا زيد كالأسد في الشجاعة، في جواب من قال: في أي شيء يشبه زيد الاسد؟

13. أن يحذف ثلاثة وهي المشبه والأداة والوجه، تقول: الأسد، في جواب ما الذي يشبهه زيد؟

14. أن يحذف المشبه والمشبه به والوجه، تقول: مثل، في جواب من قال: ما حكم زيد مع الأسد؟

15. أن تحذف الأداة والمشبه به والوجه، تقول: زيد، في جواب من يشبه الأسد؟

16. أن يحذف الجميع، كالتشبيه المعلق على شرط، فإنه يحذف اكتفاء بدليله.

17. أن يذكر المشبه ولازم المشبه به، كالاستعارة بالكناية والتخييل، في: "وإذا المنية أنشبت أظفارها".

وحاصل الباب أنه منحصر في أمرين: أحدهما أن تكون أداة التشبيه محذوفة، والثاني: أن يكون وجهه محذوفا، فحيث حصل حذفهما فهو أقوى الأقسام، وحيث حصل حذف أحدهما حصل نوع قوة، وحيث انتفيا فلا قوة.

فصل: الأصل في التشبيه حسنه أن يشبه الغائب الخفي غير المعتاد بالظاهر المعتاد، وهذا يؤدي إلى إيضاح المعنى وبيان المراد. قال العسكري: "والتشبيه يزيد المعنى وضوحا ويكسبه تأكيدا، ولهذا أطبق جميع المتكلمين من العرب والعجم عليه، ولم يستغن أحد منهم عنه".

ومن مقاصد التشبيه إفادة المبالغة، ولهذا قلّما خلا تشبيه مصيب عن هذا القصد، ولكن ينبغي ألّا يؤدي الإغراق في المبالغة إلى البعد بين المشبه والمشبه به أو إلى عدم الملاءمة بينهما، وإلا ارتد التشبيه قبيحا.

وفي معنى ذلك يقول الإمام عن مدى أثر التشبيه في التعبير عن المعاني المختلفة: "فإن كان التشبيه مدحا كان أبهى وأفخم وأنبل في النفوس وأعظم، وأهزّ للعطف وأسرع للإلف، وأجلب للفرح وأغلب على الممتدح .... ، وأسير على الألسن وأذكر، وأولى بأن تعلقه القلوب وأجدر. وإن كان ذما كان مسه أوجع وميسمه ألذع، ووقعه أشد وحدّه أحد، وإن كان حجاجا كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبيانه أبهر. وإن كان افتخارا كان شأوه أبعد، وشرفه أجدّ ولسانه ألدّ. وإن كان اعتذارا كان إلى القلوب أقرب، وللقلوب أخلب، وللسخائم أسلّ، ولغرب الغضب أفلّ. وإن كان وعظا كان أشفى للصدر، وأدعى للفكر، وأبلغ في التنبيه والزجر .... وهكذا الحكم إذا استقضيت فنون القول وضروبه ....".

فصل: والتشبيه: أسلوب من الأساليب البيانية، وهو ميدان واسع تتبارى فيه قرائح الشعراء والبلغاء، ولعله هو وأسلوب الاستعارة من أكثر أساليب البيان دلالة على عقل الأديب وقدرته على الخلق والإبداع. والتشبيه الذي هو في الوقت ذاته أساس الاستعارة يدل فيما يدل على خصب الخيال وسموه وسعته وعمقه، كما يظهر كذلك مدى القدرة على تمثيل المعاني والتعبير عنها في صورة رائعة خلّابة.

ومن أجل ذلك كله يتفنن الشعراء والبلغاء في صور التشبيه وألوانه، ويتنافس ذوو المواهب في طرق تناوله والإتيان فيه بكل غريب وبديع طريف.

ولما كان التشبيه على الموضع يعد مقياسا يقاس به بلاغة البليغ وأصالته، فإننا نرى من البلغاء من لا يقف في الدلالة على براعته في التشبيه عند حد إجادته، وإنما يتجاوز ذلك إلى الإتيان بأكثر من تشبيه في بيت واحد. فمنهم من شبّه شيئين بشيئين في بيت واحد. ومن ثلاثة بثلاثة في بيت واحد. ومن أربعة بأربعة في بيت واحد. ومن خمسة بخمسة في بيت واحد.

فصل: وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه: الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمر بالسيف، والعالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والأماني الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافي باللجين، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالريح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأسنان بالبرد واللؤلؤ والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار، ولمع السيوف وغرة الفرس بالهلال، والجبان بالنعامة والذبابة، واللئيم بالثعلب والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والصخر، والبليد بالحمار، والبخيل بالأرض المجدبة.

ورجال من العرب اشتهروا بخلال، فصاروا فيها أعلاما فجرى التشبيه بهم، فيشبه الوفيّ بالسموأل، والكريم بحاتم الطائي، والعادل بعمر بن الخطاب، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقس بن ساعدة، والشجاع بعمرو بن معديكرب والحكيم بلقمان والذكي بإياس، والعيّ بباقل، والأحمق بهبنّقة، والنادم بالكسعي والبخيل بمادر، والهجّاء بالحطيئة، والقاسي بالحجاج.

باب المجاز

وحيث المقصود بالذكر في الباب هو المجاز، لا نحتاج إلى الحقيقة، وإن كان فرعا لها عن الوضع على قائله، وذكرها يكون تبعا له في الباب، فيصير الأصل في العلم، وهي الفرع.

والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق.

وقيل: المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي.

وقال الجرجاني: أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول.

وقال: "وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها في مجاز".

وقال السكاكي: "والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من إرادة معناها في ذلك النوع".

وقال ابن الأثير: "..... والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره".

وقيل: "المجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي".

ثم العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون مشابهة وقد تكون غيرها، وهي المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، وسميت بذلك لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأول فينتقل الذهن من الأول للثاني، وباشتراط ملاحظة العلاقة يخرج الغلط، كقولك "خذ هذا الكتاب" مشيرا إلى فرس مثلا، إذ لا علاقة هنا ملحوظة، فإذا كانت تشبيهيةً بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، يسمى استعارة، وإلا فمجاز مرسل. ثم القصد من العلاقة إنما هو تحقيق الارتباط، والذكي يعرف مقال كل مقام، ثم إن العلاقة: قيل تعتبر من جهة المعنى المنقول عنه الذي هو الحقيقي، وقيل تعتبر من جهة المعنى المنقول إليه لأنه المراد، وقيل: تعتبر من جهتهما رعاية لحقيهما.

ثم واللفظ الواحد قد يكون صالحا بالنسبة إلى معنى واحد لأن يكون مجازا مرسلا، واستعارة باعتبارين.

والقرينة قد تكون لفظية، وقد تكون حالية. فاللفظية هي اللتي يلفظ بها في التركيب. والحالية هي التي تفهم من حال المتكلم أو من الواقع.

فصل: ثم المجاز إلى لغوي وإلى عقلي. فالمجاز اللغوي: يكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة. وهذا المجاز يكون في المفرد، كما يكون في التركيب المستعمل في غير ما وضع له، وهذا المجاز نوعان. مجاز مرسل، أو مجاز إرسال، ومجاز اسعارة، أو مجاز استعاري، أو استعارة.

فينقسم المجاز إلى: مجاز مفرد مرسل. ومجاز مفرد بالاستعارة، ومجاز مركب مرسل. ومجاز مركب بالاستعارة.

فصل: المجاز المفرد المرسل: والمجاز المرسل الكلمة المستعملة قصدا في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي.

هذا: وقد سمي مرسلا لأنه أرسل عن دعوى الاتحاد المعتبرة في الاستعارة، وقيل: سمي مرسلا لإطلاقه عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة، بل له علاقات كثيرة.

هذا: وقد تكون العلاقة مشابهة وما لم تقصد المبالغة فلا يكون استعارة، وإن قصدت كانت.

ثم وكثيرا ما نطق الإستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيقال: الاستعارة استعمال اللفظ، وهو توسع، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل لا الاستعمال. وليس الأمر خاصا بالاستعارة، بل كثيرا ما يطلق المجاز على استعمال اللفظ في غير موضوعه.

فما علاقته سببية: وهو "استعمال السبب للدلالة على النتيجة". أو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النعمة، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ومنها تصل إلى المقصود بها، ولا يشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها، ليكون قرينة على إرادتها من اليد، وذلك أنّ القرينة شرط في كل مجاز، فلا حاجة إلى تقييد النوع بذلك، وأنّ القرينة قد توجد في ذلك من غير إشارة إلى المولى للنعمة، كقولك: "رأيت يدا عمت الوجود".

وكاليد أيضا إذا استعملت في القدرة، لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع وما في المعنى. قال الله تعالى: {فمن شهد منكم الشهر فليصمه}.

هذا: ثم السببية هذي إلى: قابلية وصورية وفاعلية وغائبة: فالسببية القابلية، أي تسمية الشيء باسم قابله، نحو: سال الوادي، أي الماء.

والسببية الصورية: نحو تسمية اليد بالقدرة، لأن القدرة صورة اليد لحلولها منها حلول الصورة في المادة.

والسببية الفاعلية: نحو: نزل السحاب، أي المطر بإطلاق اسم فاعل الشيء على الشيء، فالمطر يصدر عن السحاب.

السببية الغائية: نحو: شرب عنبا، والمقصود شرب خمرا لأن الخمر غاية العنب.

ومسببية: وهو "استعمال النتيجة للدلالة على السبب". أو تسمية المسبب باسم السبب. قال الله تعالى: {وينزل لكم من السماء رزقا}. وقال تعالى: {إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا}. وقال تعالى: {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم}. وقال تعالى: {وجزاء سيئة سيئة مثلها}. وقال تعالى: {ومكروا ومكر الله}. وقال تعالى: {وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج}. وقال تعالى: {وينزل من السماء رزقا}.

وجزئية: وهي: "إطلاق اللفظ الدال على الجزء ويراد به الكل. قال الله تعالى: {واركعوا مع الراكعين}. وقال تعالى: {فرجعناك إلى أمك كي تقر عينها}. وقال تعالى: {فتحرير رقبة مؤمنة}. وقال تعالى: {قم الليل إلا قليلا}. وقال تعالى: {لا تقم فيه أبدا}. وقال صلى الله عليه وسلم: "من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه".

وكلية: وهي "إطلاق اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء". ويستعمل فيها اللفظ الدال على الكل ويراد جزء منه. وهي تقابل الجزئية، فنذكر الكل ونحن نريد جزءا منه. قال الله تعالى: {يجعلون أصابعهم في ءاذانهم} أي أناملهم عبر بالكل عن الجزء. وقال تعالى: {جعلوا أصابعهم في آذانهم}. وقال تعالى: {يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم}.

ولازمية: وهي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر، نحو "طلع الضوء" أي الشمس. فالضوء مجاز مرسل علاقته اللازمية لأنه يوجد عند وجود الشمس، والمعتبر هنا اللزوم الخاص وهو عدم الإنفكاك.

وملزومية: وهي كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر، أو "إطلاق اسم الملزوم على اللازم". نحو: "ملأت الشمس المكان" أي الضوء، فالشمس مجاز مرسل علاقته الملزومية، لأنها متى وجدت وجد الضوء، والقرينة "ملأت".

واعتبار ما كان: وهو "إطلاق اللفظ الدال على طور من الأطوار قد انقضى ويراد به طور سابق على ذلك الطور"، أو هو تسمية الشيء بما كان عليه. قال الله تعالى: {وآتوا اليتامى أموالهم}. وقال تعالى: {إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا}.

واعتبار ما سيكون: وهو "إطلاق اللفظ الدال على طور من الأطوار التي يكون عليها شيء ما، وإرادة طور لاحق. قال الله تعالى: {إني أراني أعصر خمرا}. وقال تعالى: {هدى للمتقين}. وقال تعالى: {فبشرناه بغلام حليم}. وقال تعالى: {ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا}. وقال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى}. وقال تعالى: {فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم}. وقال تعالى: {ونادى نوح ربه فقال رب إن إبني من أهلي}. وقال تعالى: {وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وهم نائمون}.

ومحلية: وهي "إطلاق اللفظ الدال على المحل ويراد به ما حل به" وفيها يذكر المحل ويراد ما حل به. قال الله تعالى: {فليدع ناديه}. وقال تعالى: {واسأل القرية}. وقال تعالى: {وأرسلنا السماء عليهم مدرارا}.

وحالّيّة: وهي "إطلاق اللفظ الدال على الحال ويراد به المحل". قال الله تعالى: {ففي رحمة الله هم فيها خالدون}. وقال تعالى: {إن الأبرار لفي نعيم}.

وآلية: وهي: "إطلاق اللفظ الدال على الآلة أو الأداة ويراد به: أثرها". ويقتصر فيها على ذكر الآلة التي يؤدي بها الفعل بدلا من ذكر الفعل نفسه. فالآلة في الأصل هي السبب المؤدي إلى ذلك الفعل.

قال الله تعالى: {واجعل لي لسان صدق في الآخرين}. وقال تعالى: {فأتوا به على أعين الناس}. وقال تعالى: {وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه}.

ومجاورية: وذلك فيما إذا ذكر الشيء وأريد مجاوره. ويكون ذلك حين يكون المعنى الحقيقي للفظ المذكور مجاورا للمعنى المجازي، قال الله تعالى: {تجري من تحتها الأنهار}.

وعمومية: وهي كون الشيء شاملا لكثير، أو "إطلاق الاسم العام وإرادة الخاص". أو استعمال اللفظ الدال على العموم لشيء يكون من مشتملاته. قال الله تعالى: {أم يحسدون الناس}. أي "النبي" صلى الله عليه وسلم، فالناس مجاز مرسل علاقته العموم. وقال تعالى: {الذين قال لهم الناس}، والقائل واحد، وهو نعيم بن مسعود الأشجعي. وقال تعالى: {والشعراء يتبعهم الغاوون}.

وخصوصية: وهي كون اللفظ خاصا بشيء واحد كإطلاق اسم الشخص على القبيلة، أو "استعمال اللفظ الخاص للدلالة على العموم". قال الله تعالى: {هم العدو فاحذرهم}. استخدمت الآية لفظ العدو وأرادت الأعداء بدليل ضمير الجماعة العائد إليه في "فاحذرهم". وقال تعالى: {علمت نفس} والمقصود كل نفس. ونحو ربيعة وقريش.

ودواعية: وهي تسمية الشيء باسم دواعيه، كتسميتهم الاعتقاد قولا فيقولون: هذا يقول بقول الشافعي، أي يعتقد اعتقاده.

وأصلية: وهي تسمية الشيء باسم أصله، كقولك للآدمي "مضغة".

وضدية: وهي تسمية الشيء باسم ضده كقولك للأسود: "كافور"، والكافور أبيض.

وفعلية: وهي تسمية بفعله كقولهم للخمر: "مسكِرٌ".

وبدلية: وهي كون الشيء بدلا عن شيء آخر، قال الله تعالى: {فإذا قضيتم الصلوة} والمراد الأداء.

ومبدلية: وهي كون الشيء مبدلا منه شيء آخر، نحو أكلت دم زيد، أي ديته. فالدم مجاز مرسل، وعلاقته المبدلية، لأن الدم مبدل عنه الدية.

والتعلق الإشتقاقي، وهو إقامة صيغة مقام أخرى، وذلك:

كإطلاق المصدر على المفعول في قوله تعالى: {صنع الله الذي أتقن كل شيء}، أي مصنوعه.

وكإطلاق الفاعل على المصدر في قوله تعالى: {ليس لوقعتها كاذبة}، أي تكذيب.

وكإطلاق الفاعل على المفعول في قوله تعالى: {لا عاصم اليوم من أمر الله} أي لا معصوم.

وكإطلاق المفعول على الفاعل في قوله تعالى: {حجابا مستورا}. أي ساترا.

فصل: المجاز المفرد بالإستعارة، أو الإستعارة: وهي مجاز لغوي علاقته المشابهة. وذلك أنها موضوعة للمشبه به لا المشبه، ولا لأمر يعم منهما، كالأسد فإنه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع مطلقا، لأنه لو كان موضوعا لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسم جنس.

هذا: وقيل: الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي، لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، لأن نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة "كزيد ويشكر"، استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، ولما صح أن يقال لمن قال: "رأيت أسدا" يعني زيدا إنه جعله أسدا، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا إنه جعله أسدا، لأن "جعل" إذا تعدى إلى مفعولين كان بمعنى صيّر فأفاد إثبات صفة الامارة، وعليه قوله تعالى: { وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا}. المعنى أنهم أثبتوا صفة الانوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، لا أنهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم، بدليل قوله تعالى: {أشهدوا خلقهم}. ومهما يكن من أمر فالخلاف لفظي لا معنوي.

فصل: وعرفها القوم بتعريفات كثيرة، قال الجاحظ: "الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه".

وقال ابن المعتز: "هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها".

وقال قدامة ابن جعفر: "هي استعارة بعض الألفاظ في موضع بعض على التوسع والمجاز".

وقال القاضي: "فأما الاستعارة فهي أحد أعمدة الكلام، وعليها المعول في التوسع والتصرف، وبها يتوصل إلى تزيين اللفظ، وتحسين النظم والنثر". وقال في موضع آخر: "ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصلي ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها، وملاكها بقرب التشبيه، ومناسبة المستعار للمستعار له، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر".

وقال الرماني: "الإستعارة استعمال العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة".

وقال الآمدي: "هي استعارة المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يدانيه أو يشبهه في بعض أحواله أو كان سببا من أسبابه".

وقال العسكري: "الإستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض".

وقال الإمام: "الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الموضع اللغوي معروفا تدلّ الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم فيكون هناك كالعارية".

وقال السكاكي: "الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به".

وقال ابن الأثير: "الاستعارة هي طيّ ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، والاكتفاء بذكر المستعار الذي هو المنقول". وقال في موضع آخر: "الاستعارة نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما مع طيّ ذكر المنقول إليه".

وقال القزويني: "الاستعارة مجاز علاقته تشبيه معناه بما وضع له. وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمى المشبه به مستعارا منه، والمشبه مستعارا له، واللفظ مستعارا".

أو هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي.

وهي تشبيه مختصر حذف أحد طرفيه أو المشبه والوجه والأداة، وهي أوجز من التشبيه وأبلغ.

فالمشبه يسمى مستعارا له، والمشبه به مستعارا منه، واللفظ المنقول مستعار. وتلك أركان الاستعارة ثلاثة.

وقيل في علة التسمية: وإنما لقب هذا النوع من المجاز بالاستعارة أخذا لها من الاستعارة الحقيقية، لأن الواحد منا يستعير من غيره رداء ليلبسه، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة ومعاملة، فتقتضي تلك المعرفة استعارة أحدهم من الآخر، فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع.

هذا: ثم لابد فيها من عدم ذكر وجه الشبه ولا الأداة، بل ولا بد أيضا من تناسي التشبيه الذي من أجله وقعت الاستعارة فقط مع ادعاء أن المشبه عين المشبه به، أو ادعاء أن المشبه فرد من أفراد

المشبه به الكلي بأن يكون اسم جنس أو علم جنس ولا تتأتى الاستعارة في العلم الشخصي لعدم إمكان دخول شيء في الحقيقة الشخصية، لأن نفس تصور الجزئي يمنع من تصور الشركة فيه، إلا إذا أفاد العلم الشخصي وصفا به يصح اعتباره كليا فتجوز استعارته كتضمن "حاتم" للجود و"قس" للفصاحة، فيقال: رأيت حاتما وقسا بدعوى كلية حاتم وقس ودخول المشبه في جنس الجواد، والفصيح.

فصل: الاستعارة لها مكانتها تخصصها عن غيرها: قال الله تعالى: {وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم}. وقال تعالى: {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة}. وقال تعالى: {يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد}. وقال تعالى: {فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه}. وقال تعالى: {ثم استوى إلى السماء فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين}. وقال تعالى: {وللذين كفروا بربهم عذاب جهنم وبئس المصير. إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور. تكاد تميز من الغيظ كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير}. وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تستضيئوا بنار المشركين". وقال عليه الصلاة والسلام: في جبل أحد: "هذا جبل يحبنا ونحبه".

هذا: ثم ومن محاسنها قول الشاعر:

سألتُ الندى والجود مالي أراكما + تبدلتما عزا بـــــــذل مؤبد
وما بال ركن المجد أمسى مــهدما + فقالا أصبنا بابــــن يحيى محمد
فقلت فهلا متما بعد مـــــوته + وقد كنتما عبديه في كل مشهد
فقالا أقمنا كي نـــــعزّى بفقده + مسافة يوم ثم نتـــــلوه في غد.

فصل: والفرق بين الاستعارة والكذب: فالاستعارة تفارق الكذب من وجهين، بناء الدعوى فيها على التأويل، ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها، فإن الكاذب يتبرأ من التأويل، ولا ينصب دليلا خلاف زعمه.

هذا: فالاستعارة لازمة للقرينة، والقرينة قد تكون أمرا واحدا، وقد تكون أكثر من ذلك. وهي ما يمتنع معه صرف الكلام إلى الحقيقة. فالقرينة الواحدة: قوله: "رأيت أسدا يرمي" فإن وصفه بالرمي قرينة أنه ليس الحيوان المفترس. أو تكون معان ملتئمة.

1. فصل: فالاستعارة باعتبار ما يذكر من الطرفين إلى مصرحة أو تصريحية: صرح فيها بلفظ المشبه به، أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه. قال الشاعر:

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت + وردا وعضت على العناب بالبرد

وإلى مكنية، أو استعارة بالكناية: هو محذوف فيها، ومرموز إليه بشيء من لوازمه، ووجد المشبه، والرمز يسمى "تخييلا".

قال الشاعر: وإذا المنية أنشبت أظفارها + ألفيت كل تميمة لا تنفع

فقد شبه المنية بالسبع بجامع الاغتيال في كل، واستعار السبع للمنية وحذفه ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار على طريق الاستعارة المكنية الأصلية، وقرينتها لفظة "أظفار" ثم أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع، فاخترع لها مثل صورة الأظفار، ثم أطلق على الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ الأظفار.

فتكون لفظة أظفار استعارة تخييلية، لأن المستعار له لفظ أظفار صورة وهمية تشبه صورة الأظفار الحقيقية وقرينتها إضافتها إلى المنية، ونظرا إلى أن الاستعارة التخييلية قرينة المكنية فهي لازمة لها لا تفارقها، إذ لا استعارة بدون قرينة. فالأنواع إذا تكون ثلاثة: تصريحة ومكنية وتخييلية.

2. وباعتبار المشبه به المستعار له: إلى تحقيقية: وذلك إذا كان المستعار له محققا حسا، بأن يكون قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن يشار إليه إشارة حسية، مثل: "رأيت بحرا يعطي"، أو كان المستعار له محققا عقلا، بأن يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة عقلية، قال الله تعالى: {اهدنا الصراط المستقيم}. أي الدين الحق فالاستعارة تحقيقية.

وإلى تخييلية: وذلك إن لم يكن المستعار له محققا لا حسا ولا عقلا، فالاستعارة تخييلية، وذلك كالأظفار في قولك: "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، فإنه لما شبهت المنية بالسبع أخذت القوة المفكرة تتخيل للمنية صورة شبيهة بالأظفار، فشبهت الصورة المتخيلة بالصورة المحققة، واستعير لفظ الأظفار من الصورة المحققة إلى الصورة المتخيلة على طريق الاستعارة التخييلية، وسميت تخييلية لأن إثبات الألفاظ للمشبه خيل اتحاده مع المشبه به، وحينئذ التخييلية لا تفارق المكنية لأنها قرينتها، ولا استعارة بدون قرينة. وهذا إذا كان لازم المشبه به في المكنية واحدا، أما إذا كانت اللوازم متعددة فيكون أقواها لزوما قرينة لها، وما عداه فترشيح وتقوية لها.

3. وباعتبار اللفظ المستعار: أصلية: كان فيها اسما غير مشتق، أو اسما جامدا لذات، أو لمعنى.

وتبعية كان فيها فعلا أو اسم فعل أو سما مشتقا أو حرفا أو اسما مبهما. وتصريحية أيضا.

فمثال التصريحية في الفعل: "نطقت الحال بكذا" وتقريرها أن يقال شبهت الدلالة الواضحة بالنطق بجامع إيضاح المعنى في كل، واستعير النطق للدلالة الواضحة، واشتق من النطق بمعنى الدلالة الواضحة نطقتُ بمعنى دلت على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، ونحو: قوله تعالى: {يُحي الأرض بعد موتها}. يقدر تشبيه تزيينها بالنبات ذي الخضرة والنضرة، بالإحياء بجامع الحسن أو النفع في كل، ويستعار الاحياء للتزيين، ويشتق من الإحياء بمعنى التزيين يحي بمعنى يزيّن، استعارة تبعية لجريانها في الفعل تبعا لجريانها في المصدر، وهذا إذا كانت الاستعارة في الفعل باعتبار مدلول صيغته، أي مادته وهو الحدث.

وأما إذا كانت باعتبار مدلول هيئته وهو الزمن كما في قوله تعالى: {أتى أمر الله}. فتقريرها أن يقال شبه الإتيان في المستقبل بالإتيان في الماضي بجامع تحقق الوقوع في كل، واستعير الإتيان في الماضي للإتيان في المستقبل واشتق منه أتى بمعنى يأتي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، وقال الله تعالى: {ونادى أصحاب الجنة}. أي ينادي، شبه النداء في المستقبل بالنداء في الماضي بجامع تحقق الوقوع في كل، ثم استعير لفظ النداء في الماضي للنداء في المستقبل، ثم اشتق منه نادى بمعنى ينادي، وقال الله تعالى: {من بعثنا من مرقدنا}. إن قدر المرقد للرقاد مستعارا للموت، فالإستعار أصلية، وإن قدر لمكان الرّقّاد استعارة للقبر، فالإستعارة تبعية لأنها في اسم المكان، فلا يستعار المرقد للقبر إلا بعد استعارة الرقاد للموت.

ومثال الاستعارة في اسم الفاعل: "زيد قاتل عمرا" إذا كان عمرو مضروبا ضربا شديدا.

ومثالها في اسم المفعول: "عمرو مقتول لزيد"، إذا كان بارضا لعمرو ضربا شديدا، وإجرء الاستعارة فيهما أن يقال شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع شدة الإيذاء في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من القتل بمعنى الضرب الشديد قاتل أو مقتول بمعنى ضارب أو مضروب على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ومثالها في الصفة المشبهة: "هذا حسن الوجه" مشيرا إلى قبيحه، وإجراء الاستعارة فيه أن يقال: شبه القبح بالحسن، بجامع تأثر النفس في كل، واستعير الحسن للقبح تقديرا، واشتق من الحسن بمعنى القبح حسن بمعنى قبيح على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية.

ومثال الاستعارة في أفعل التفضيل: "هذا أقتل لعبيده من زيد"، أي أشد ضربا لهم منه.

ومثالها في اسم الزمان والمكان: "هذا مقتل زيد"، مشيرا إلى مكان ضربه أو زمان ضربه.

ومثالها في اسم الآلة: "هذا مفتاح الملك" مشيرا إلى وزيره، وإجراؤها أن يقال: شبهت الوزارة بالفتح للأبواب المغلقة بجامع التوسل إلى المقصود في كل، واستعير الفتح للوزارة، واشتق منه مفتاح بمعنى وزير.

ومثالها في اسم الفعل المشتق: "نزال" بمعنى أنزل، تريد به أبعد. فتقول شبه معنى البعد بمعنى النزول بجامع مطلق المفارقة في كل، واستعير لفظ النزول لمعنى البعد واشتق منه نزال بمعنى أبعد.

ومثالها في اسم الفعل غير المشتق: "صه" بمعنى اسكت عن الكلام، تريد به اترك فعل كذا، فتقول شبه ترك الفعل بمعنى السكوت، واستعير لفظ السكوت لمعنى ترك الفعل، واشتق منه اسكت بمعنى اترك الفعل، وعبر بدل اسكت بصه.

ومثالها في المصغر: "رجيل"، لمتعاطي ما لا يليق.

ومثالها في المنسوب "قريشي"، للمتخلق بأخلاق قريش وليس منهم.

ومثالها الاستعار في الحرف: قوله تعالى: {فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا}. وإجراؤها أن يقال: شبهت المحبة والتمني بالعداوة والحزن اللذين هما العلة الغائية للالتقاط بجامع مطلق الترتب واستعيرت اللام من المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

واعلم أن اللام لم تستعمل في معناها الأصلي وهو العلة، لأن علة التقاطهم له أن يكون لهم ابنا، وإنما استعملت مجازا لعاقبة الالتقاط، وهي كونه لهم عدوا، فاستعيرت العلة للعاقبة بجامع أن كلا منهما مترتب على الالتقاط. ثم استعيرت اللام تبعا لاستعارتها، فالمستعار منه العلة، والمستعار له العاقبة. والترتب على الإلتقاط الجامع. والقرينة على المجاز استحالة التقاط الطفل ليكون عدوا. وقال تعالى: {ولأصلبنكم في جذوع النخل}. وإجراؤها أن يقال: شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات التي هي معاني الحروف فاستعير لفظ "في" الموضوع لكل جزئي من جزئيات الظرفية لمعنى "على" على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وتبعية مكنية: إذا كان اسما مشتقا، أو اسما مبهما، دون باقي أنواع التبعية المتقدمة.

هذا: فمثال المكنية التبعية في الاسم المشتق: "يعجبني إراقة الضارب دم الباغي" وإجراء الاستعارة أن يقال شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كل، واستعير القتل للضرب الشديد، واشتق من القتل قاتل بمعنى ضارب ضربا شديدا، ثم حذف وأثبت له شيء من لوازمه وهو الإراقة على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

ومثالها في الاسم المبهم: قولك: لجليسك المشغول عنك: "أنت مطلوب منك أن تسير إلينا الآن" مطلق مخاطب بمطلق غائب فسرى التشبيه للجزئيات واستعير الثاني للأول، ثم استعير بناء على ذلك ضمير الغائب للمخاطب، وحذف وذكر المخاطب ورمز إلى المحذوف بذكر لازمه وهو طلب السير منه إليك، وإثباته له تخييل.

واعلم أن استعارة الأسماء المبهمة أعني الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات تبعية، لأنها ليست باسم جنس لا تحقيقا ولا تأويلا، ولأنها لا تستقل بالمفهومية لأن معانيها لا تتم ولا تصلح لأن يحكم عليها بشيء ما لم تصحب تلك الألفاظ في الدلالة عليها ضميمة تتم بها، كالإشارة الحسية والصلة والمرجع، فلا بد أن تعتبر التشبيه أولا في كليات تلك المعاني الجزئية، ثم سريانه فيها لتبنى عليه الاستعارة، مثلا في استعارة لفظ "هذا"، لأمر معقول يشبه المعقول المطلق في قبول التمييز فيسري التشبيه إلى الجزئيات فيستعار لفظ هذا من المحسوس الجزئي للمعقول الجزئي الذي سرى إليه التشبيه فهي تبعية، والاستعارة في الضمير والموصول كالتعبير عن المذكر بضمير المؤنث أو بموصولها عنه لشبهه بها، أو عكسه، فتشبه المذكر المطلق بالمؤنث المطلق فيسري التشبيه فتستعير الضمير أو الموصول للجزء الخاص.

وسميت تبعية لأن جريانها في المشتقات والحروف تابع لجريانها أولا في الجوامد، وفي كليات معاني الحروف، يعني أنها سميت تبعية لتعيتها لاستعارة أخرى، لأنها في المشتقات تابعة للمصادر، وفي معاني الحروف تابعة لمتعلق معانيها إذ معاني الحروف جزئية لا تتصور الاستعارة فيها إلا بواسطة كليّ مستقل بالمفهومية ليتأتى كونها مشبها ومشبها بها، أو محكوما عليها أو بها، نحو: "ركب فلان كتفي غريمه" أي لازمه ملازمة شديدة. قال الله تعالى: {أولئك على هدى من ربهم}.

هذا: ثم كل تبعية قرينتها مكنية. وإذا أجريت الاستعارة في واحدة منهما امتنع إجراؤها في الأخرى. ثم: وتقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية، يجري في كل التصريحية والمكنية.

4. وتنقسم الاستعارة المصرحة باعتبار الطرفين إلى عنادية، وهي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لتنافيهما. وإلى وفاقية، وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لعدم التنافي.

قال الله تعالى: {أو من كان ميتا فأحييناه}. هذا: ففي الآية استعارتان. الأولى قوله تعالى: "ميتا"، شبه الضلال بالموت بجامع ترتب نفي الانتفاع في كل واستعير الموت للضلال، واشتق من الموت بمعنى الضلال ميتا بمعنى ضالا، وهي عنادية لأنه لا يمكن اجتماع الموت والضلال في شيء واحد.

والثانية: استعارة الاحياء للهداية وهي وفاقية، لامكان اجتماع الاحياء والهداية في الله تعالى.

ثم العنادية قد تكون تمليحية، أي المقصود منها التمليح والظرفة، وقد تكون تهكمية، أي المقصود منها التهكم والاستهزاء، بأن يستعمل اللفظ في ضد معناه، نحو رأيت أسدا، تريد جبانا، قاصدا التلميح والظرافة، أو التهكم والسخرية: وهما اللتان نزّل فيهما التضاد منزلة التناسب نحو قوله تعالى: {فبشرهم بعذاب أليم}. استعيرت البشارة التي هي الخبر السار للانذار الذي هو ضده بإدخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء.

5. والمصرحة باعتبار الجامع: إلى جامع داخل: وهو ما كان داخلا في مفهوم الطرفين قال الله تعالى: {وقطعناهم في الأرض أمما}، فاستعير التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتصق بعضها ببعض، لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض، والجامع إزالة الاجتماع، وهي داخلة في مفهومها، وهي في القطع أشد.

وإلى جامع خارج: وهو ما كان خرجا عن مفهوم الطرفين نحو: رأيت أسدا، أي رجلا شجاعا، فالجامع وهي الشجاعة أمر عارض للأسد لا داخل في مفهومه.

6. وباعتبار الجامع أيضا: إلى عاميّة: وهي القريبة المبتذلة، فلا تحتاج إلى بحث ويكون الجامع فيها ظاهرا، نحو رأيت أسدا يرمي.

وإلى خاصية: وهي الغريبة التي يكون الجامع فيها غامضا لا يدركه إلا أصحاب المدارك من الخواص. فالاستعارة لا يظفر باقتطاف ثمارها إلا ذوو الفطر السليمة والخبرة التامة.

7. فصل: والمكنية أيضا إلى أصلية: وهي ما كان المستعار فيها اسما غير مشتق، كالسبع. وإلى تبعية: وهي ما كان المستعار فيها اسما مشتقا، فلا تكون في الفعل ولا في الحرف، ومثالها في الاسم المشتق. "يعجبني إراقة الضارب دم الظالم" فقد شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كل،

واستعير القتل للضرب الشديد، ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الإراقة، على طريق الاستعارة المكنية التبعية، فالاستعارة التخييلية عند الجمهور هي نفس إثبات اللازم المستعمل في حقيقته، وهي من المجاز العقلي وإنما سميت استعارة لأنه استعير ذلك الاثبات من المشبه به للمشبه، وسميت تخييلية لأن إثباته للمشبه خيّل اتحاده مع المشبه به، فقولنا "أظفار المنية نشبت بفلان" لفظ "أظفار" في هذا التركيب مستعمل في حقيقته، وإنما التجوز في إثباته للمنية، أي أن ذلك الاثبات إثبات الشيء إلى غير ما هو له، فعند الجمهور التخييلي لا تفارق المكنية لأنها قرينتها.

8. هذا: ثم المكنية هذي إلى: مرشحة: وهي ما قرنت بما يلائم المشبه به فقط، نحو: "نطق لسان الحال بكذا" شبهت "الحال" بمعنى الانسان، واستعير لفظ المشبه به للمشبه وحذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو "لسان" وإثبات اللسان للحال تخييل وهو القرينة، والنطق ترشيح، لأنه يلائم المشبه به فقط.

ومجردة: وهي ما قرنت بما يلائم المشبه فقط، نحو: "نطق الحال الواضحة بكذا"، فالوضوح تجريد لأنه يلائم المشبه الذي هو إنسان فقط.

ومطلقة: وهي التي لم تقترن بشيء يلائم المشبه ولا المشبه به، أو قرنت بما يلائمهما معا، نحو: "نطقت الحال بكذا"، ونطق لسان الحال بكذا، ففي الأول: شبهت الحال بإنسان واستعير لها اسمه وحذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو النطق وإثبات النطق للحال تخييل، وهي مجردة من حيث أنها لم تقترن بشيء من لوازمه وهو "لسان" وإثباته للحال تخييل، وهو القرينة، والنطق ترشيح، لأنه يلائم المشبه به والوضوح تجريد لأنه يلائم المشبه، ولما تعارضا سقطا.

هذا: ثم المكنية هذي أيضا: عنادية: وهي نحو: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" لأنه لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد يكون منية وسبعا. ووفاقية: وهي نحو: "نطقتِ الحال بكذا"، لأنه يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد كالحال مع الانسان.

9. فصل: وباعتبار ذكر الملائم: مرشحة: ذكر فيها ملائم المشبه به، قال الله تعالى: {أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم}. فالاشتراء مستعار للاستبدال، وذكر الربح والتجارة ترشيح.

ومجردة: ذكر فيها ملائم المشبه، قال الله تعالى: {فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف}.

ومطلقة: لم يذكر معها ملائم، أو ذكر ملائمهما معا، قال الله تعالى: {الذين ينقضون عهد الله}.

ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلا بعد تمام الاستعارة بالقرينة. سواء أكانت القرينة مقالية أو حالية، فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا ولا قرينة المكنية ترشيحا، بل الزائد على ما ذكر.

هذا: ثم الترشيح أبلغ من غيره لاشتماله على تحقيق المبالغة بتناسي التشبيه، وادعاء أن المستعار له هو نفس المستعار منه، لا شيء شبيه به، وكأن الاستعارة غير موجودة، والاطلاق أبلغ من التجريد، فالتجريد أضعف الجميع، لأن به تضعف دعوى الاتحاد، "وإذا اجتمع ترشيح وتجريد، فتكون الاستعارة في رتبة المطلقة إذ يتعارضا وبتعارضهما يتساقطا. وكما يجر التقسيم في التصريحية يجري أيضا في المكنية.

10. وباعتبار الثلاثة الطرفين والجامع الوجه: إلى ستة أوجه:

استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي.

واستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس كل ذلك بوجه عقلي.

فاستعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، قال الله تعالى: {فأخر لهم عجلا جسدا له خوار}. وقال تعالى: {وتركنا يومئذ يموج في بعض}.

واستعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي: قال الله تعالى: {وءاية لهم الليل نسلخ منه النهار}.

واستعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي: قال قائل: "رأيت بدرا يتكلم".

واستعارة معقول لمعقول: قال الله تعالى: {من بعثنا من مرقدنا}.

واستعارة محسوس لمعقول: قال الله تعالى: {فاصدع بما تؤمر} وقال تعالى: {وضربت عليهم الذلة}.

واستعارة معقول لمحسوس: قال الله تعالى: {إنا لما طغى الماء}.

فصل: المجاز المرسل المركب: مجاز علاقته غير المشابهة، فهي ملابسة.

وقيل: هو الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي.

وقيل: اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه.

والعلاقة الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فيصح الإنتقال من الأول إلى الثاني.

وهذي العلاقة التي تربط في المجاز بين المعنيين: الحقيقي والمجازي قد تكون "المشابهة" نحو: رأيت زهرة تحملها أمها" تريد بذلك: طفلة كالزهرة في نضارتها وجمالها، وقد تكون غير المشابهة، كالجزئية في قوله تعالى: {واركعوا مع الراكعين} يريد "وصلوا" لأن الركوع جزء من الصلاة فأطلق الجزء وأراد به الكل مجازا.

والقرينة: الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهي إما قرينة عقلية أي حالية، نحو "أقبل بحر" والسامع يرى رجلا، وإما قرينة لفظية، نحو "رأيت بحرا يعظ الناس من فوق المنبر" فعبارة يعظ الناس من فوق المنبر، قرينة لفظية، تدل على أن لفظة "بحر" استعملت استعمالا مجازيا، وتمنع في الوقت ذاته من إرادة المعنى الحقيقي لهذه اللفظة.

هذا: ويقع في المركبات الخبرية المستعملة في الإنشاء.

وذلك لأغراض كثيرة، مثل التحسّر وإظهار التأسف، وإظهار الضعف. وإظهار السرور. والدعاء.

وفي المركبات الإنشائية التي خرجت عن معانيها، واستعملت في معان أخرى. قال عليه الصلاة والسلام: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، إذ المراد: "يتبوّأُ مقعده" والعلاقة في هذه الشببية والمسببية، لأن إنشاء المتكلم للعبارة سبب لإخباره بما تتضمنه، فظاهره أمر، ومعناه خبر.

فصل: المجاز المركب بالاستعارة التمثيلية: وهو تركيب استعمل في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي، بحيث يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة من متعدد، وذلك بأن تشبه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بأخرى، ثم تدخل المشبه في الصورة المشبه بها، مبالغة في التشبيه.

أو هو تركيب استعمل في ما يشبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل.

وذلك نحو: "الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ"، لمن فرّط في تحصيل أمر في زمن يمكنه الحصول عليه فيه، ثم طلبه في زمن لا يمكنه الحصول عليه فيه. ونحو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" لمن يتردد في أمر

فتارة يقدم، وتارة يحجم. ونحو: "أحشفا وسوءَ كيلةٍ"، لمن يظلم من وجهين. ونحو: "اليد الواحدة لا تصفق وحدها"، لمن أراد أن يعمل عملا وحده وهو لا يطيقه.

وإذا فشت وشاعت الاستعارة التمثيلية وكثر استعمالها تكون مثلا لا يغير مطلقا، بحيث يخاطب به المفرد والمذكر وما في المعنى، بلفظ واحد من غير تغيير ولا تبديل عن مورده الأوزل وإن لم يطابق المضروب له.

هذا: ثم لا بد في الاستعارة وفي التمثيل على سبيل الاستعارة من مراعاة جهات حسن التشبيه، كشمول وجه الشبه للطرفين، وكون التشبيه وافيا بإفادة الغرض، وعدم شم رائحة التشبيه لفظا، ويجب أن يكون وجه الشبه بين الطرفين جليا لئلا تصير الاستعارة والتمثيل تعمية وإلغازا.

فصل: والتمثيلية: إلى تحقيقية: وهي المنتزعة من عدة أمور متحققة موجودة خرجا.

وتخييلية: وهي المنتزعة من عدة أمور متخيلة مفروضة لا تحقق لها في الخارج ولا في الذهن.

فصل: المجاز العقلي: أو المجاز الحكمي: وهو "إسناد الفعل أو ما في المعنى مما يقبل الإسناد إلى غير ما هو له، لعلاقة مع وجود قرينة تمنع إرادة الاسناد الحقيقي". ويسمى المجاز الحكمي، والإسناد المجازي، ولا يكون إلا في التركيب. وقيل: "عقليا" لأن إسناده إلى العقل دون الوضع، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة.

ويعرفه السكاكي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع. كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر.

وقال القزويني: هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل.

وقال صاحب المفتاح: "هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع".

وللفعل ملابسات شتى، فهو يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب.

فإسناد الفعل إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة، وكذا إسناده إلى المفعول إذا كان مبنيا له.

أما إسناد الفعل إلى غيرهما لمشابهته لما هو له في ملابسة الفعل فمجاز، فإسناد الفعل إلى المفعول به وما معناه أن يجعل لما هو له في المعنى مفعولا فاعلا، أو في حكم الفاعل، فالفاعل قوله تعالى:

{عيشة راضية}. فإن راضية مسندة إلى ضمير العيشة، فقد جعلت العيشة فاعلا، وإنما هي مفعول في المعنى لأنها مرضى بها، وكذلك {ماء دافق} فقد جعل المرضى فيه راضيا، والمدفوق دافقا، ومنه "سر كاتم" أي مكتوم. وكقولهم في عكسه: سيل مفعم.

وإسناد الفعل إلى المصدر: وهو أن تجعل ما هو في المعنى مصدر فاعلا لفظيا، أو في حكمه، قال الله تعالى: {فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة}.

وإسناد الفعل إلى اسم الزمان: مثل: "نهاره صائم وليله قائم"، فقد أسند صائم إلى النهار، معناه أنا نجعل اسم الزمان فاعلا، فنسند الصوم إليه، وينبغي تقييد ذلك بإرادة هذا المعنى، فإنه يصح أن تقول: "نهاره صائم" حقيقة، أي قائم الظهيرة، يقال: صام النهار إذا أقام قائم الظهيرة، ولابد من إرادة الحقيقة الشرعية، فإن الصوم في اللغة مطلق الإمساك، فيصح إسناده للنهار حقيقة، ومن الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما، وصيد عليه يومان، وليلة ماطرة، وليل ساهر.

وإسناد الفعل إلى المكان: مثل: "طريق سائر، ونهر جار" وهو كظرف الزمان، وهذا المثال إنما يصح إذا كان النهر اسما للشق، كان إسما للماء وحده فهو حقيقة، ولأهل اللغة في ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين.

وإسناد الفعل إلى السبب: وهو أن تجعل ما هو سبب الفعل في المعنى فاعلا، أو في حكمه، مثل: "بنى الأمير المدينة" لكونه أسس لبنائها.

هذا: والاسناد في الباب إما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند والمسند إليه، أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول، أو غيره من متعلقات الفعل.

أما الأول: فالاسناد لابد له من مسند إليه، كما سبق، وذلك المسند إليه إما فاعل، أو ما هو في حكم الفاعل، مثل المبتدأ، واسمي كان وإن، وغير ذلك من المحكوم عليه.

وهذا في كل إسناد، مجازيا كان أو حقيقيا، فنقول: إذا وقع الاسناد فالمحكوم عليه إما أن يكون هو الفاعل في نفس الأمر، أو المصدر أو الزمان أو المكان أو المفعول أو السبب.

ثم وكل الباب لا يحمل على المجاز، حتى يظن أن القائل لم يرد إلا إياه. وإلا فالأصل الحقيقة.

هذا: ومن القوم من جعل الباب في علم المعاني، في الإسناد، وقال: "إنما لم نورد الكلام في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان، وبيان ذلك أن الحقيقة والمجاز العقليين حالان من أحوال

اللفظ، وأنه يؤتى بهما لأحوال تقتضيهما، لأن ملابسات الفعل السابقة تقتضي الإتيان بالمجاز العقلي عند قصد المبالغة، وعدمها يقتضي الاتيان بالحقيقة العقلية، وبهذا يدخلان في تعريف علم المعاني، وإنما لم يدخلا في تعريف علم البيان لأنهما ليسا من أحوال الدلالة، وقد اعترض على هذا بأن الحقيقة والمجاز اللغويين حالان من أحوال اللفظ أيضا، وكل منهما له أحوال تقتضيه كالحقيقة والمجاز العقليين، وقد ذكرهما الخطيب كغيره في علم البيان، فإذا أجيب بأنهما من أحوال الدلالة فيدخلان في علم البيان، قيل: إنه يمكن جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال الدلالة أيضا، لأن إنبات البقل مثلا يمكن أن يدل عليه بقولنا – أنبت الله البقل – على طريق الحقيقة، وبقولنا – أنبت الربيع البقل – على طريق المجاز، وهكذا، ولكن هذا يتوقف على دخول دلالة الحقيقة في طرق الدلالة المذكورة في تعريف علم البيان.

باب الكناية

والكناية لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه حينئذ.

وقيل: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه، مع جواز إرادة ذلك المعنى.

وقيل: لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه.

وقيل: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه، مع جواز إرادة ذلك المعنى معه.

وقيل: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي.

وقيل: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي.

وقيل: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه الحقيقي مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي مع المعنى المراد.

وقيل: ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه.

وقيل: ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم.

وقيل: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم.

وقيل: أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع.

وقال قدامة بن جعفر: "الإرداف أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتبع له، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع.

وقال الجرجاني: "الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيؤمي إليه ويجعله دليلا عليه ....".

وقال ابن الأثير: "حد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ...".

وقال السكاكي: "ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما هو ملزومه، لينتقل من المذكور إلى المتروك .....".

هذا: ثم المعنى الأصلي قد تمتنع إرادته في الكناية، وذلك لخصوص الموضوع، قال الله تعالى: {والسموات مطويات بيمينه}. وقال تعالى: {الرحمن على العرش استوى}. كناية عن تمام القدرة وقوة التمكن والاستيلاء.

ثم ولا يترك التصريح بالشيء إلى الكناية عنه في بليغ الكلام إلا لتوخى نكتة: كالإيضاح أو بيان حال الموصوف أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم أو الاختصار أو الستر أو الصيانة أو التعمية والالغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل أو عن الفاحش بالظاهر، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن.

فصل: اختلف القوم في الكناية، فمن ذهب إلى أنها من باب الحقيقة، وهو من في معنى الفخر الرازي، واحتج بأنه إذا كانت الكناية عبارة عن ذكر اللفظ ويستفاد بمعناه معنى ثان هو المقصود، فقد صار المعنى المستفاد هو المعتبر، فحينئذ نقل اللفظ عن موضوعه الذي وضع له، فما يكون ذلك من باب المجاز ويكون من باب الحقيقة.

ومن ذهب إلى أنها من باب المجاز، ومن كثير من القوم، واحتج بأن تكون الكناية تعبيرا عن معنى لايذكر بلفظه الموضوع له، بل؛ بلفظ يدل عليه، فيعبر به عن ذلك المعنى. ويقول إن المجاز بالكناية ليس من جهة الافراد، بل من جهة التركيب، كقوله: "فلان نهاره صائم"، وما في المعنى، فإن الصيام والنهار كل منهما حقيق، وليس بمجاز، وإنما نسبة الصوم إلى النهار هو المجاز.

ومن ذهب إلى أنها لفظة تجاذبها جانبا حقيقة ومجاز، واحتج على ذلك بقوله تعالى: {أو لا مستم النساء}. وقال إن ذلك يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، وكل منهما يصح به المعنى. ولهذا ذهب الشافعي إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد للجسد، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس الجماع، فقد تجاذب هذي اللفظة جانبا حقيقة ومجاز.

ومن ذهب إلى أنها لا حقيقة ولا مجاز ومن في معنى الخفاجي، واحتج على ذلك بأن الكناية عبارة عن ذكر المعنى القبيح باللفظ الحسن. وهذا لا يجوز أن يكون حدا ولا رسما، لأن الحد والرسم لابد فيهما من اطراد وانعكاس في الحد. وهذا الحد الذي ذكره لا يطرد ولا ينعكس، لأنه يقتضي أن كل ما لا يكون ذكرا للمعنى القبيح باللفظ الحسن والمعنى القبيح، كقولك: "فلان طويل النجاد" تعني بذلك طول قامته. فهذا لفظ حسن كني به عن معنى حسن، فينتقض عليهم ذلك الحد.

فصل: والمطلوب بالكناية ثلاثة، طلب نفس الصفة، وطلب نفس الموصوف، وطلب النسبة.

فكناية الصفة مثل: "بعيدة مهوى القرط" و"طويل الجناد"، و"رفيع العماد"، و"كثير الرماد".

هذا: ثم كناية الصفة هذي، إلى قريبة: وهي ما يكون الانتقال فيها إلى المطلوب بغير واسطة بين المعنى المنتقل عنه، والمعنى المنتقل إليه. ثم القريبة إلى واضح وخفية.

وإلى بعيدة: وهي ما يكون الانتقال فيها إلى المطلوب بواسطة أو بوسائط، نحو: "فلان كثير الرماد" كناية عن المضياف، والوسائط هي: الانتقال من كثرة الرماد إلى كثرة الإحراق، ومنها إلى كثرة الطبخ والخبز، ومنها إلى كثرة الضيوف، ومنها إلى المطلوب وهو المضياف الكريم.

وكناية الموصوف: وهي أن تكون مختصة بالمكنى عنه لا تتعداه، وذلك ليحصل الانتقال منها إليه، مثل: "بحيث يكون اللب والرعب والحقد"، ففي القول ثلاث كنايات لا كناية واحدة، لاستقلال كل واحدة منها بإفادة المقصود.

فالشاعر يريد أن يخبر بأنه طعن ذئبا أولا برمحه طعن خرقاء لم تزده إلا جرأة وصراة ولهذا أتبع الطعنة الأولى طعنة أخرى استقر نصلها في قلب الذئب. ولكنه بدل أن يعبر التعبير الحقيقي الصريح نراه يعدل عنه إلى ما هو أبلغ وأشد تأثيرا في النفس، وذلك بالكناية عن "القلب" ببعض الصفات التي يكون هو موضعها، وهي اللب والرعب والحقد، وهذا كناية عن "موصوف" وهو القلب لأن القلب موضع هذي الصفات وغيرها.

فصل: وتنقسم هذي باعتبار الوسائط والسياق، إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء.

فالتعريضية: أن يطلق الكلام ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق. وذلك نحو {المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده}. تعريضا بنفي صفة الاسلام عن المؤذي.

والتلويحية: أن تكثر وسائطها بلا تعريض. فيكون الفضاء الفاصل بين المعنى المكنى عنه والمعنى الحرفي كبيرا. وسميت بالتلويح لأنها تقوم على الاشارة من بعيد.

قال الشاعر: وما يك فيّ من عيب فإنّي + جبان الكلب مهزول الفصيل

كنى عن كرم ممدوحه بكونه جبان الكلب مهزول الفصيل، فإن الفكر ينتقل إلى جملة وسائط.

والرمزية: وهي التي قلت وسائطها مع خفاء في اللزوم بلا تعريض، أو الكناية القائمة على مسافة قريبة فيكون فيها الخفاء نسبيا، نحو: "فلان عريض القفا" أو عريض الوسادة"، كناية عن بلادته وبلاهته.

والإيمائية أو الإشارية: وهي التي قلت وسائطه مع وضوح اللزوم بلا تعريض. أو التي تتوسط بين التلويح والرمز بقلة الوسائط فيها وبوضوح نسبي في العلاقة بين المعنى الحرفي والمعنى المراد. قال الشاعر:

أوَ ما رأيت المجد ألقى رحله + في آل طلحة ثم لم يتحول

كناية عن كونهم أمجادا أجوادا بغاية الوضوح.

وكناية النسبة: وهي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، أو بعبارة أخرى يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف. أو التي يراد بها نسبة أمر لآخر إثباتا أو نفيا، فيكون المكنى عنه نسبة. أو أن ينسب شيء لشيء والمقصود نسبة غيره. قال زياد الأعجم في ابن الحشرم:

إن السماحة والمروءة والندى + في قبة ضربت على ابن الحشرم

فزياد بهذا البيت أراد أن يثبت هذي المعاني والأوصاف للممدوح واختصاصه بها. ولو شاء أن يعبر عنها بصريح اللفظ لقال: إن السماحة والمروءة والندى لَمجموعة في الممدوح أو مقصورة عليه، أو ما في المعنى، مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها.

ولكنه عدل عن التصريح إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه، فخرج كلامه إلى ما خرج إليه من الجزالة وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة. ولو أن الشاعر خطر له أن يعبر عن معناه هنا بصريح اللفظ، لما كان له ذلك القدر من الجمال الذي تطالعنا به هذي الصورة المبهجة من خلال البيت.

ثم وهذي الكناية قد يكون ذو النسبة مذكورا، وقد يكون غير مذكور، مثل قولك: "خير الناس من ينفع الناس". كناية عن نفي الخيرية عمن لا ينفعهم.

فصل: والكناية جزء من الاستعارة، ولا تأتي إلا على حكم الاستعارة خاصة، لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له، أي المشبه، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المكنى عنه، أي لازم المعنى.

ونسبة الكناية إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام، فيقال كل كناية استعارة، وليس كل استعارة كناية، وهذا فرق بينهما. وفرق آخر من وجه آخر: وهو أن الاستعارة لفظها صريح، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه، والكناية ضد الصريح، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ.

فالفروق ثلاثة: أحدها الخصوص والعموم، والآخر التصريح، والأخير الحمل على جانب الحقيقة والمجاز. وإذا كانت الكناية جزءا من الاستعارة، وكانت الاستعارة جزءا من المجاز، فإن نسبة الكناية إلى المجاز هي نسبة جزء الجزء وخاص الخاص.

فصل: التعريض: اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي. قال الله تعالى: {قالوا أتجعل من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك}. وقال تعالى: {قال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك الا بشرا مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين}.

هذا: وقد تكلم القوم أكثرهم في التعريض، وخلطوا بينه وبين الكناية ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النثر والنظم وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض وللتعريض أمثلة من الكناية.

ثم والتعريض يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة. وذلك أن التعريض لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب.

فصل: والكناية من أساليب البيان التي لا يقوى عليها إلا كل بليغ متمرس بفن القول. وهي مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعه وصفت قريحته، والسر في بلاغتها أنها في صور كثيرة تعطيك الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها.

فصل: المجاز أبلغ من الحقيقة. والاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه. والتمثيل على الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على الاستعارة. والكناية أبلغ من الافصاح بالذكر.

هذا: وقيل إن المجاز المرسل لا مبالغة فيه، فلا يكون أبلغ من الحقيقة. والحق أن المجاز المرسل فيه مبالغة أيضا إلا ما كان منه خاليا عن الفائدة.

وفي الباب: قول أن الكناية أبلغ من المجاز المرسل، ويحتمل أن تكون أبلغ من الاستعارة أيضا. وقيل إن الاستعارة أبلغ من الكناية لأنها كالجامعة بين الاستعارة والكناية. وقيل إن الاستعارة المكنية أبلغ من الكناية، وإن الكناية أبلغ من التصريح.

وقول أن الاستعارة المكنية أبلغ التصريحية، لأن المكنية كالجامعة بين الاستعارة والكناية، والتصريحية محمولة على التشبيه فهي قريبة. ورد القول بأن القوم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة، لأنه إذا استعير للشيء ما يقرب منه، كان أولى مما ليس منه في شيء، ولو كان البعيد أحسن منه. وقول أن الاستعارة التمثيلية أبلغ من المفردة. والله أعلم.

يوسف المسعود فوفوري.